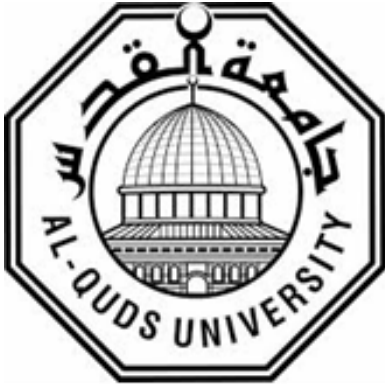




جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

"أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على المؤشرات
الاقتصادية في فلسطين _ دراسة تحليلية من عام 2011 حتى عام 2019"

اعداد الطالبة

سندس عدلي الجعبري

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1443هـ / 2021 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

إجازة الرسالة

أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين

_ دراسة تحليلية من عام 2011 حتى عام 2019

اسم الطالبة: سندس علي حسين الجعبري

الرقم الجامعي: 021711298

المشرف: د. أكرم رحال

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2021/8/21م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتواقيعهم:

التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أكرم رحال

التوقيع:

2. الممتحن الداخلي: د. فراس بركات

التوقيع:

3. الممتحن الخارجي: د. ساهر عقل

القدس - فلسطين

1443هـ - 2021

الاقرار

اقرار

أقر أنا مُعدّة هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: بسمة عبد الجعبري

مهندس عدلي الجعبري

التاريخ: 24/8/2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: {يُوفِعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ نَرَجَاتُ} (المجادلة .11)

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أشعل لي أول شمعة، إلى عبق طفولتي، إلى دفء حياتي، إلى ملجئي وملاذي، إلى من تحمل كل لحظة ألم في حياتي وحولها إلى لحظات فرح، إلى من حماني إلى حبيبي وروح قلبي، وإلى من ساندتني يوم ضعفي، إلى حبيبتي التي شاركتني همي وحزني، إلى من ذرفت الدموع من أجلي، إلى من سقتني الحب في صغري حتى أرتوت منه عروق جسدي، إلى من ارتحلت لها روحي لتعانق روحها العذبة وتتصاغر أمام ضفائها، كنتما ولا زلتما كالنخلة الشامخة، تعطي بلا حدود، فجزاكم عنا أفضل ما جزى العاملين المخلصين

إلى أمي وأبي

إلى من وقف بجانبني، إلى من ساندني طيلة دراستي، إلى من بادر بالعطاء والحب والاهتمام إلى من أدعو الله أن يحفظك لي من كل مكروه وأن يديم وجودك في حياتي، إلى من كان السند والامان إلى من رزقني به الله وكان من أجمل عطايا الله في حياتي، إلى رفيق دربي إلى من ساعدني وكنت خير سند في حياتي العائلية والعلمية ولك كل الشكر والتقدير والاحترام

إلى زوجي العزيز

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد، إلى شمعة مضيئة تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها أبدا إلى الحان السعادة

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى من أمرهم الله بصلتهم فوصلوني وارجو أن أوفي حق صلتهم، إلى إخوة لم تلدهم أمي.

إلى وطني الغالي إلى اسرانا البواسل إلى شهدائنا اليكم جميعا.

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى أشكر الله تعالى وأحمده،
فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، أشكرك يا ربي وأحمد فضلك على نعمك التي أنعمت بها أشكره
أن حقق لي ما أصبو إليه في استكمال درجة الماجستير، فالحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم
الصالحات، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

" لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ " فأتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى

أ.د أكرم رحال

الذي يسرني أن أوجه شكري له على ارشادي وتوجيهي ومساهمته معي في اعداد هذا البحث والذي
ولم يبخل بعلم ولا جهد ولا وقت فكان لواسع علمه وسداد توجيهه الفضل الكبير في إخراج هذه
الأطروحة بصورتها النهائية.

جامعتي العريقة "جامعة القدس" التي قدمت لي كل ما أحتاجه في مسيرتي الجامعية من أساتذة
فضلاء في كلية الأعمال والاقتصاد مهدوا لي طريق العلم لأسلكه، وقدموا لي كل أدوات التميز
والإبداع، وزملاء لم يبخلوا بتقديم يد العون في كل ما أحتاج ولكل العاملين في هذا الصرح الجميل.
لكل من مد لي يد العون، أو أسدى لي معروف إسهامه صغيره أو كبيره في إنجاز هذا العمل فله مني
خالص الشكر والتقدير.

والحمد لله رب العالمين أولا واخرا وظاهرا وباطنا عدد خلقه ورضى نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته
والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين والتي شملت كل من المؤشرات التالية (الاستثمار الاجنبي، الادخار، الاستهلاك، الارقام القياسية، الناتج المحلي الاجمالي) خلال الفترة (2011-2019)، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي القائم على اساس الرجوع الى بيانات سلاسل زمنية، وامتدت فترة هذه الدراسة من سنة اصدار قانون ضريبة الدخل في عام 2011 الى العام 2019، بواقع 9 سنوات أربعة منها قبل اجراء التعديلات على القانون وتشمل الفترة (2011-2014) والفترة التالية للتعديلات وتتمثل في الفترة (2015-2019) وتمثل ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل عام 2015. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: ان تعديلات قانون ضريبة الدخل في عام 2015 كان لها تأثير ذو دلالة احصائية بنسب متفاوتة ومختلفة على كل من المؤشرات الاقتصادية التي تم دراستها (الاستثمار الاجنبي ، الادخار، الاستهلاك ، الارقام القياسية والناتج المحلي الاجمالي)، وأظهرت النتائج أن أبرز المؤشرات الاقتصادية تأثرا بتعديلات قانون ضريبة الدخل سلبا او ايجابا من الناحية الاقتصادية، هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك والمنتج بتأثير سلبي حيث زاد مستوى الاسعار ما بعد التعديلات ، تلاه مؤشر الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية وكان تاثره ايجابيا متمثلا بزيادة حجم الادخار ، من ثم مؤشر الاستهلاك المقاس بانفاق الاسر متأثرا ايجابيا بتوسع مقدار الانفاق ، كما تاثر الدخل المقاس بالناتج المحلي الاجمالي ايجابيا ، في حين كان مؤشر الاستثمار الاجنبي الأقل تأثرا بالتعديلات للقانون بالرغم من انه تأثر ايجابيا ايضا.

الكلمات المفتاحية: قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته عام 2015، مؤشر الاستثمار الاجنبي، مؤشر الاستهلاك، مؤشر الارقام القياسية، مؤشر الادخار، مؤشر الدخل.

Research Title" The impact of the income tax law amendments in 2015 on economic indicators in Palestine - an analytical study from 2011 to 2019 "

prepared by: Sondos Adli Jabari.

supervised by: Dr. Akram Rahal.

Abstract

The study aimed to identify the impact of the income tax law amendments in 2015 on the economic indicators in Palestine, which included each of the following indicators (foreign investment, savings, consumption, indices, gross domestic product) during the period (2011-2019), and to achieve these goals The study used the quantitative analytical method based on reference to time series data, and the period of this study extended from the year of issuing the income tax law in 2011 to 2019, with 9 years, four of them before the amendments were made to the law and include the period (2011-2014) and the following period The amendments are represented in the period (2015-2019) and represent the aftermath of the income tax law amendments in 2015.

Among the most important findings of the study are the following: The amendments to the income tax law in 2015 had a statistically significant impact in varying proportions on each of the indicators The economic indicators that have been studied (foreign investment, savings, consumption, index numbers and gross domestic product), and the results showed that the most prominent economic indicators were affected by the amendments to the income tax law, negatively or positively on the one hand. The economic index is the consumer and producer price index with a negative impact as the price level increased after adjustments, followed by the savings index measured by the volume of bank deposits and its impact was positive represented by an increase in the volume of savings, then the consumption index measured by household spending was positively affected by the expansion of the amount of spending,

as was affected Income measured by GDP is positive, while the foreign investment index was the least affected by the amendments to the law, although it was also positively affected.

Keywords: Palestinian Income Tax Law No. (8) of 2011 and its amendments in 2015, foreign investment index, consumption index, index numbers, savings index, income index.

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

تعتبر الضريبة منبعاً هاماً لإيرادات الدول جمعاء، فالضريبة مزود هام للحكومات تساعد على إدارة أمور البلاد وتطويرها كونها مبالغ تقتطع من الشعب وتعود إليه على شكل خدمات متنوعة الأشكال، وللضريبة دور هام من النواحي الاجتماعية كما الاقتصادية فهي تشكل منظومة هامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في الدول خاصة النامية منها، وإن من أهداف الضريبة تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي لهم، وتهدف جباية الضريبة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق فرص للعمل والعديد من المنافع الأخرى والأهم هو تحقيق السيطرة على الوضع الاقتصادي في الدولة.

وتعرف الضريبة على أنها فريضة نقدية تحصل عليها الدولة من الأفراد والمنشآت من خلال قوانين وقواعد محددة بهدف تغطية النفقات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وتقرض الضريبة وتجبي جبراً والزاماً من جانب الدولة بشكل نقدي ولا يجوز أدائها على شكل خدمات شخصية أو عينية، وتؤدي الضريبة للدولة لأنها صاحبة السلطة ولا يجوز دفعها بين الأفراد بعضهم البعض وإنما تستوفي لصالح الدولة دون غيرها طبقاً لقواعد محددة تطبق على الجميع دون استثناء وعلى جميع الفئات دون تمييز بين فئة وأخرى (منشى، 2019).

وهناك أنواع عدة للضرائب التي تفرضها الدولة، منها الضرائب المباشرة التي يدفعها المكلف بالضريبة مباشرة لمصلحة الضرائب، وتُفرض الضريبة المباشرة على دخل الفرد وعلى الأرباح التجارية والصناعية للشركات وعلى الأصول العقارية والممتلكات مثل ضريبة الدخل التي تفرض وتجبى من المكلفين العاملين في أراضي الدولة ذات السيادة القانونية وهي تفرض على أرباح الاعمال والرواتب وما شابه من الدخول المتحققة للأفراد والشركات، و تعتبر ضريبة الدخل من اهم أنواع الضرائب المباشرة الي ترتبط بتمويل خزينة الدولة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنمية وتحديدًا مجال منح الإعفاءات للمستثمرين لتحفيز الاستثمار والعمل كوسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في المجتمع وذلك بتوزيع الدخل ليحافظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (العجل،2017).

سن اول قانون لضريبة الدخل في فلسطين عام 2004 وخضع للعديد من التعديلات خلال عدة سنوات لأسباب إدارية او اجرائية للقانون، وأسباب اقتصادية واجتماعية كانت لتحفيز الادخار والاستثمار وزيادة الإيرادات الضريبية أيضا، ومن اهم التعديلات التي حصلت هي التعديلات عام 2011 وما تبعها عام 2014 وعام 2015 حيث حصل فيها تعديلات جوهرية على القانون بما يتعلق بالإعفاءات الضريبية وعلى الشرائح الضريبية ونسبها وغيرها من التعديلات الأخرى (ماس،2015).

ولم تكن هذه التعديلات على القانون بلا هدف او أثر يساعد في تطوير الوضع الاقتصادي، بل كان لها اثار واهمية كبيرة، لكن السؤال الموجه فيما يتعلق بهذه التعديلات هل آثار التعديلات اللاحقة تختلف عن السابقة وهل التعديلات الجديدة حققت اهدافها وساعدت على زيادة التحفيز الاقتصادي؟ لذلك ومن هذا المنطلق تمت هذه الدراسة لمعرفة أثر ضريبة الدخل قبل وبعد هذه التعديلات على المؤشرات الاقتصادية ومدى قوة هذه التعديلات وأثرها القائم على الوضع الاقتصادي من حيث

الاستهلاك والادخار والاستثمار ومستوى تغير الأسعار والدخل خلال فترة التغيرات في قانون ضريبة الدخل.

2.1 مشكلة الدراسة

ان الوضع الاقتصادي المتذبذب الذي تعيشه دولة فلسطين يدفع الضريبة لخلق سياسيات تساعد قدر المستطاع الحد من المشاكل الاقتصادية المختلفة، بحيث تلعب الضريبة دورا هاما في الحياة الاقتصادية الفلسطينية فوضعها لقانون ضريبة الدخل كان له اثار اقتصادية واجتماعية لهذا السبب خضع قانون ضريبة الدخل لتعديلات خلال عدة سنوات ليتناسب مع الأوضاع الراهنة والوضع الاقتصادي الفلسطيني في ظل التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية. وتتمحور مشكلة البحث بمعرفة مدى تحقق الأهداف الاقتصادية لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني المعدل رقم (8) وذلك بقياس أثره على المؤشرات الاقتصادية لكل من الاستثمار الاجنبي، الاستهلاك، الرقم القياسي، الادخار والدخل ومعرفة اكثر المؤشرات تأثرا بهذه التعديل خلال السنوات. وتهدف الدراسة إلى الاجابة عن السؤال الرئيسي الذي ينص على " ما هو أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثرا بتعديلات قانون ضريبة الدخل عام 2015 خلال الفترة (2011-2019)؟"

3.1 اهمية الدراسة

ان الاثار الاقتصادية لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني وتعديلاته لم تتل على الأهمية الكبيرة من الأبحاث والدراسات، لذلك فان تسليط الضوء على أثر تطبيق هذا القانون وتعديلاته مهم لمعرفة وتحليل ما توصل اليه من النتائج والتطورات خلال السنوات التي تم العمل بها في أراضي فلسطين المحتلة، خاصة في ظل هذه الأوضاع من عجز مالي وضعف في الاقتصاد. وعلى هذا فان المعلومات التي سيتم الحصول عليها من هذا البحث العلمي سوف تكون مهمة وجيدة للعديد من الجهات المهتمة من

قبل المشرّع الفلسطيني والوزارة المالية والاقتصاد الوطني والاقتصاديين والباحثين حول هذه المجال، وبما ان ضريبة الدخل هي الضريبة الحقيقية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية من التحصيل وتعد من اهم مصادر تمويل الخزينة فيجب معرفة وقياس دور هذه الضريبة وتحليل أثر الحوافز التي تقدمها وانعكاساتها على الأداء الضريبي وتوضيح واقع ضريبة الدخل من حيث التطور الزمني لها ومعرفة مدى تأثيرها على الوضع الاقتصادي في ظل هذه التطورات والتغيرات ، ومدى فعالية التعديلات التي تم الإعلان عنها عام 2015 من خلال تقييم وقياس اثر هذه التعديلات على البيانات المالية ومقارنتها مع الأهداف الاقتصادية التي تسعى الضريبة لتحقيقها والوصول اليها من خلال هذه القوانين.

4.1 اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى التعرف على اثر التعديل في قانون ضريبة الدخل رقم (8) في تحقيق النمو للمؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الاستثمار الاجنبي، الاستهلاك، الارقام القياسيه، الادخار والدخل. كما تهدف ايضا لعدة نقاط تتمثل في:

1) التعرف على قانون ضريبة الدخل وتطوره وبيان التغيرات التي حصلت في عام 2015 ودورها في التأثير على المؤشرات الاقتصادية.

2) التعرف على سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين والأدوات التي يتم العمل بها، والبحث عن مدى ملائمة القانون الضريبي للواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني ومعرفة الحوافز التشجيعية المقدمة

3) معرفة ان كان هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية وقانون ضريبة الدخل المعدل رقم (8) ومعرفة مدى فعالية وملائمة القوانين المعدلة للواقع الاقتصادي الفلسطيني في الوضع الراهن ومدى اختلاف نتائجها عن نتائج ما قبل التعديل.

4) تسليط الضوء على أهمية ضرائب الدخل وعكس مدى قدرة تأثيرها في تحقيق الأهداف الاقتصادية ودورها في توزيع الدخل.

5) الخروج بنتائج وتوصيات مهمة تساهم في بلورة إطار فكري حول تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (8) ومدى فعاليته وقدرته على التأثير في المؤشرات الاقتصادية التي تساهم وتفيد كلاً من ضريبة الدخل والوزارة المالية والمجتمع الفلسطيني.

5.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لمعرفة أثر تطور قانون ضريبة الدخل وإيجاد علاقة بين قانون ضريبة الدخل لسنة 2015 والمؤشرات الاقتصادية من خلال اثبات الفرضيات التالية:

1) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015.

2) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015.

3) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015.

4) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الرقم القياسي للأسعار قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الرابعة فرضيتين فرعيتين وهما:

أ. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الرقم القياسي

للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك قبل وبعد تعديلات قانون

ضريبة الدخل في العام 2015.

ب. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الرقم

القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المنتج قبل وبعد تعديلات

قانون ضريبة الدخل في العام 2015.

5) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الدخل المقاس من

خلال الناتج المحلي قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015.

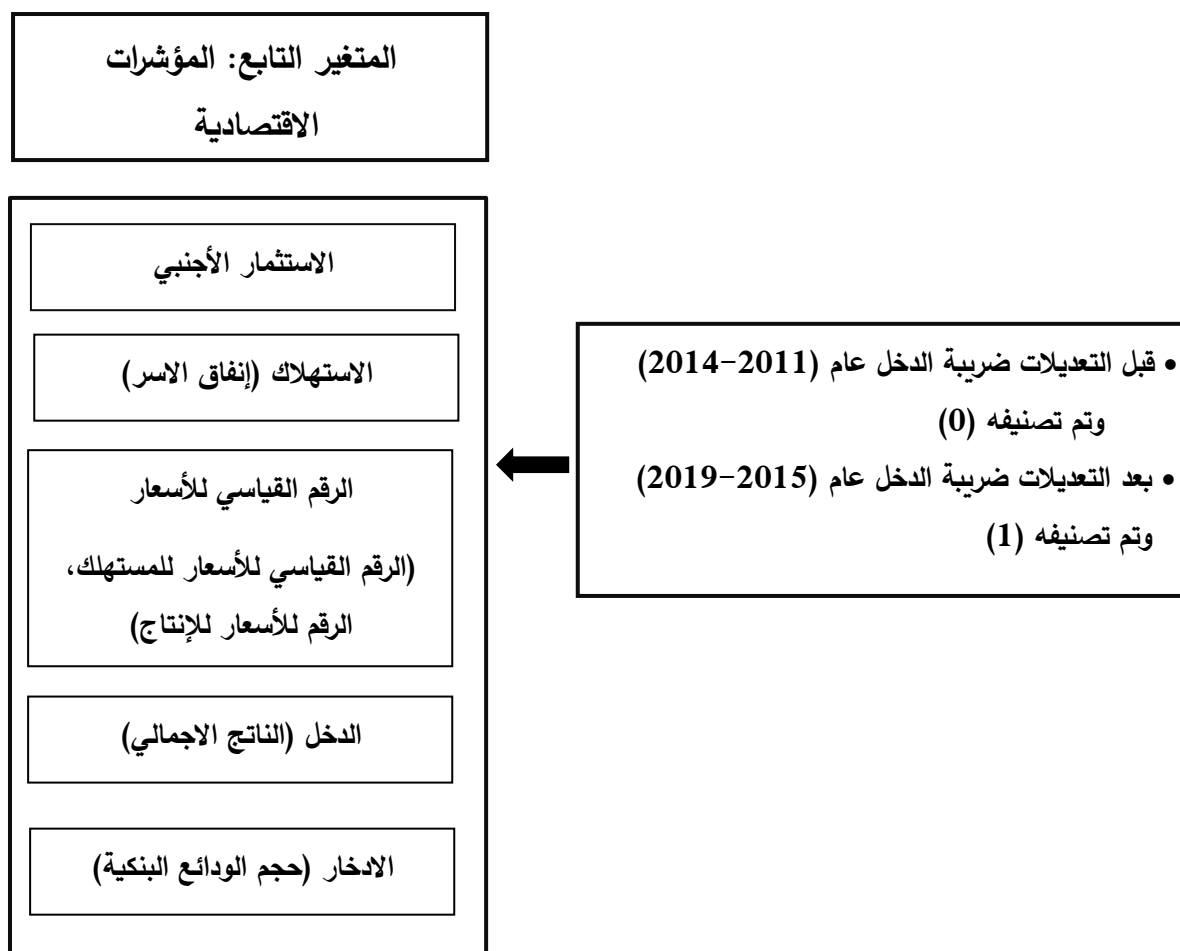
6.1 متغيرات الدراسة

ستقتصر الدراسة على تغطية المتغيرات التالية والتي تعتبر المؤشرات الاقتصادية وهي المتغيرات

التابعة والممثلة بخمس مؤشرات والمتغير المستقل والذي يعبر عن الفترة الزمنية قبل وبعد التعديلات

التي أجريت على قانون ضريبة الدخل عام 2015 كما هو موضح في الشكل (1.1).

شكل (1.1) متغيرات الدراسة (المتغير التابع والمستقل)



7.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

- **الحدود الزمنية:** سوف تكون فترة الدراسة ممتدة من عام 2011 الى عام 2019، بواقع 9 فترات زمنية.
- **الحدود المكانية:** دولة فلسطين.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تحاول الباحثة من خلال هذا الفصل عرض الإطار النظري لموضوع البحث من خلال التعريف العام للضريبة وأنواعها وتصنيفاتها ثم تتطرق الى ضريبة الدخل من حيث التعريف والأنواع والتطور التاريخي لقانون ضريبة الدخل في فلسطين وتتناول فيه اسباب التغير في قانون ضريبة الدخل وما له من نقاط قوة وضعف وتأثير التعديلات الحاصلة على قانون ضريبة الدخل على المؤشرات الاقتصادية المتناولة في هذه الدراسة وينتهي هذا الفصل بعرض أبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1.2 الإطار النظري

1.1.2 المحور الاول: الإطار المفاهيمي للضريبة وأنواعها

عرفت الضريبة منذ العصور والأزمنة القديمة وقد تطورت مع مرور الزمن حتى وصلت الى المفهوم المتعارف عليه في وقتنا الحاضر، فقبل استخدام العملة وظهور الدولة كانت تفرض من قبل زعيم القبيلة وتجبي بشكل عيني كخدمات او منتجات يقدمها افراد القبيلة من اجل الحماية وتحسين امور القبيلة، اما الان فبوجود الدولة والعملات اصبحت تجبي كعملات نقدية من اجل تقديم الخدمات المتنوعة للمواطنين من خدمات صحية وتعليم وبنية تحتية ومواصلات وغيرها. وخلال مرور السنوات تم الاجماع من قبل العديد من الكتّاب على تعريف الضريبة وقد اجمعت اغلب تلك التعاريف على ان الضريبة هي عبارة عن " مبلغ نقدي تفرضه الدولة او احدى الهيئات المحلية فيها وفق قانون او تشريع محدد، ويتم فرض الضريبة وتحصلها بشكل جبري من المكلف وبشكل نهائي ودون مقابل، ويكون

الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة الى الوصول اليها "(ابو نصار، 2020).

من خلال تعريف الضريبة يمكن الملاحظة بان لها عدة خصائص تمتاز بها كأن الضريبة يتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي اي ان المبلغ المستحق على هذا المكلف لا يتم استرداده، وتفرض بشكل جبري اي انه وبمجرد فرضها من قبل الجهات المختصة فان على المكلف تسديدها للدولة والا تعرض للمسائلة القانونية، ولا يحصل المكلف على مقابل فور دفعه للضريبة المترتبة عليه بشكل مباشر وانما تكون على شكل خدمات تقدمها الدولة للمواطنين، وتمتاز الضريبة ايضا ان الجهة المسؤولة عن فرضها هي الدولة او احد هيئاتها الرسمية وتتم بموجب قانون او تشريع يتم فرضه على الجميع (العجل، 2017).

1.1.1.2 اهداف الضريبة

وللدولة من خلال فرض الضريبة اهداف عدة مثل الهدف المالي، حيث ان الضريبة تعد مصدرا لتمويل خزينة الدولة لتغطية نفقاتها وتقديم الخدمات للمواطنين وكلما زادت الخدمات المقدمة من قبل الدولة زاد معها تنوع أشكال الضرائب لتغطية هذه الخدمات مما يؤدي الى تحسين المستوى العام للمجتمع، ومن اهدافها ايضا الهدف الاجتماعي فمن خلال الضرائب وقوانينها تتمكن الدولة من اعادة توزيع الثروة بين المواطنين حيث تكون النسبة الاكبر من الضرائب على اصحاب الدخل العالية مع انهم الفئة الاقل استفادة من الخدمات المقدمة نظرا لتفضيلهم الخدمات الخاصة كالتعليم في المدارس الخاصة والعلاج في المستشفيات الخاصة، وبالمقابل تقل الضريبة تدريجيا على اصحاب الدخل المنخفض وهم الفئة الاكثر استفادة من خدمات الحكومة العامة مما يعني ان اصحاب الدخل العالية يساهمون بشكل كبير في خدمة المواطنين الاقل دخلا منهم مما يقلل الفجوة بين اصحاب الدخل العالي والمتدني (دردوري، واخرون 2018).

ومن ناحية الهدف الاقتصادي فان للضريبة دور مهم في تشجيع النشاط الاقتصادي في كل من حالة الانكماش والتضخم، ففي حالة التضخم والتي تتمثل بارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب ارتفاع السيولة بيد المواطنين تقوم الدولة بزيادة نسبة الضريبة المفروضة لتقليل السيولة وبالتالي العمل على تخفيف ظاهرة التضخم، اما في حالة الانكماش والركود الاقتصادي تلجأ الدولة الى خفض نسب الضرائب فتزيد السيولة وبالتالي تزداد النفقات وتنشط الحركة الاقتصادية. وللضريبة ايضا دور مهم في تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من الصناعات المستوردة بسياسة فرض الضرائب العالية على السلع المستوردة بحيث تصبح غير قادرة على منافسة المنتج المحلي فيتم حماية الصناعات المحلية التي تعود بالمنفعة على الدولة والمواطنين (نور الدين، 2016).

2.1.1.2 انواع وتصنيفات الضريبة

يتم تصنيف الضريبة على اساس الموضوع والضرائب المباشرة والغير مباشرة (رحال، 2018):

- من ناحية الموضوع تنقسم الى ثلاثة انواع:
 - ضرائب الدخل: تمثل تلك الضرائب التي تفرض على دخل الافراد والشركات.
 - ضرائب الاملاك: تمثل تلك الضرائب التي تفرض على الاموال الغير منقولة.
 - ضرائب الانفاق: تمثل تلك الضرائب التي تفرض على البضاعة المباعة، المنتجة، المستهلكة، او الخدمات.

- من ناحية الضرائب المباشرة والغير مباشرة:

- الضرائب المباشرة: هو ما يفرض على دخل وراس مال المكلف ويكون فيها المكلف الحقيقي هو المكلف القانوني.

- الضرائب غير المباشرة: يتم فيها التفرقة بين المكلف الحقيقي والمكلف القانوني، حيث يقوم المكلف القانوني بدور الوسيط فيها ويحصل الضريبة من المكلف الحقيقي ويسلمها لإدارة الضريبة كضريبة القيمة المضافة.

2.1.2 المحور الثاني: ضريبة الدخل الفلسطيني

سيتم تسليط الضوء في هذه البحث على نوع من انواع الضرائب المباشرة من حيث التعريف والانواع والتطور التاريخي لها في فلسطين، وهي ضريبة الدخل. ويعرف الدخل بشكل عام على انه "ايراد يتجدد او يتكرر بصفة دورية مع بقاء المصدر واستمراره"، ويتنج الدخل من مصادر متعددة قد تكون رأسمالية من العقارات والودائع، او مصدره العمل كأجرة العامل والموظف، او من كلاهما كأرباح التجارة والصناعة (علاونة، 2014).

والدخل لا يخضع كله للضريبة، فالدخل الخاضع للضريبة هو مجموع الدخول الصافية بعد تنزيل الخسائر المدورة والإعفاءات والتبرعات على التوالي والمنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل (داود، 2015).

والدخل الخاضع للضريبة، وحسب نظرية المصدر هو "الدخل المتحصل نتيجة انضمام عوامل الانتاج للعملية الاقتصادية في شكل منتظم من مصدر محدد ومستمر وقابل للبقاء"، اما بالنسبة لنظرية الاثراء فهو "كل انواع الايرادات المتأتية من ثروة الافراد دون الانتباه الي استمرارية الدخل من عدمه كما هو محدد في نظريه المصدر" (رحال، 2018).

1.2.1.2 تعريف ضريبة الدخل:

هي الضريبة التي تفرض على كافة أنواع الدخل ومصادره والأشخاص الذين يحصلون عليه سواء كانوا طبيعيين أو معنويين باستثناء ما نص عليه القانون (الغانم، 2011).

ولفهم قانون ضريبة الدخل لا بد من فهم بعض المصطلحات كتعريف الشخص الطبيعي والمعنوي المكلف (قانون ضريبة الدخل رقم (5) لسنة 2015):

(1) الشخص الطبيعي: المكلف الفرد أو الشريك في شركة التضامن أو شركة التوصية

البسيطة واية شركات اشخاص يحددها القانون.

(2) الشخص المعنوي: كل ادارة او مؤسسة يمنحها القانون شخصية معنوية كالجمعيات على

اختلاف انواعها والشركات المساهمة العامة او ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية

بالأسهم والشركات الأجنبية سواء المقيمة أو غير المقيمة.

(3) المكلف: كل شخص ملزم بدفع الضريبة أو اقتطاعها أو توريدها بموجب أحكام هذا القرار

بقانون.

2.2.1.2 انواع ضريبة الدخل

تنقسم ضريبة الدخل من حيث القانون الى نوعين هما (رحال، 2018):

• ضريبة الدخل على الافراد

تعرف ضريبة الدخل على الافراد انها المبلغ الذي يتوجب على المكلف الطبيعي دفعه بناء على

معدلات الضريبة المحددة بالقانون وتفرض على مجموع دخول وايرادات الافراد الطبيعيين التي تخص

سنة مالية بعد خصم النفقات المدفوعة لتحصيل ذلك الدخل.

• ضريبة الدخل على الشركات

وهي التي تفرض على الشخص المعنوي أي المؤسسات وبنسبة ضريبية ثابتة وتم تطبيقها في نهاية القرن الثاني عشر وكانت المانيا من أوائل الدول التي طبقتها عام 1920.

3.2.1.2 التطور التاريخي لقانون ضريبة الدخل في فلسطين

تطور قانون ضريبة الدخل منذ عهد الانتداب البريطاني الذي فرضت فيه ضريبة الدخل لأول مرة في فلسطين بقانون رقم (23) سنة 1941، ثم ألغى هذا القانون بقانون آخر رقم (13) لسنة 1947 والذي يقضي بتعديل التشريع المتعلق بضريبة الدخل وتوحيده. وعند توحيد الضفتين تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية، صدر القانون رقم (50) لسنة 1951 والذي وحد التشريعات الضريبية في الضفتين. وبعد ذلك استبدل بقانون استثنى دخل المكلف من الخارج وخفّض معدل الضريبة التصاعدية وشرائحها وهو قانون رقم (12) لسنة 1954 (أبو هلال، وآخرون 2015).

في عام 1964 صدر قانونٌ توسّع في شمول التكاليف الضريبية وزاد نسبة التصاعد في المعدلات الضريبية، وهو قانون رقم (25) لعام 1964، ونص على تشكيل محكمة خاصة تتولى مهمة الفصل في المنازعات الضريبية وتتبنى معيار الإقليمية في إخضاع الضريبة، وعرفت باسم محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل. في حين أن قطاع غزة والذي لم يكن تحت حكم المملكة الأردنية فإن القانون المطبق فيه كان القانون الانجليزي رقم (17) لسنة 1947، الذي يفرق بين دخل الزوج والزوجة عكس القانون الاردني الذي كان يضم دخل الزوج والزوجة معا (عبد الكريم، وآخرون 2015).

في عام 1967 عندما وقعت الأراضي الفلسطينية بكاملها للاحتلال الاسرائيلي، أصدر الحاكم العسكري أوامر عسكرية نصت على ابقاء ضرائب الدخل للعقارات والجمارك كما هي في الضفة وغزة حتى صدور أوامر تغير ذلك، ثم ادخلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تغيرات كثيرة وجوهرية على قانون ضريبة الدخل

المعمول به لخدمة مصلحة سلطات الاحتلال، وكانت التعديلات تصدر على شكل اوامر عسكرية اشتملت على تعديل سنوي في الشرائح الضريبية، والغاء الاعفاءات السياسية والاقتصادية، وتعديل الإعفاءات العائلية والتنزيلات والسلف. واستُبدلت المحاكم المحلية بلجنة اعتراضات عسكرية، ودام الحال في الاراضي الفلسطينية خاضعا لسلطات الاحتلال الاسرائيلي حتى دخول السلطة الفلسطينية عام 1993 والتي استلمت صلاحيات ادارة المناطق الفلسطينية ومنها صلاحيات الضرائب التي نص عليها اتفاق باريس الاقتصادي عام 1994 (ابو هلال، وآخرون 2015).

قامت السلطة الفلسطينية بإدخال مجموعة من التسهيلات والتعديلات سنة 1995، منها تعديل الشرائح والنسب الضريبية وتخفيض هذه النسب، وزيادة الاعفاءات الشخصية والعائلية. وبقي معمولا بهذه القوانين الى ان اقرت السلطة الفلسطينية قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004، والذي وضع مجموعة من التشريعات المالية والاقتصادية التي تساعد في نمو الاقتصاد الفلسطيني حيث زادت فيه قيمة الاعفاءات، واعترفت ايضا بالعديد من الاعفاءات التي لم يكن معترفا بها في القوانين القديمة مثل مصاريف شراء منزل، ومصاريف العلاجات الطبية للمكلفين. ثم صدر قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 المعدل، الذي اشتمل على تعديلات مهمة منها تعديل نفقات التدريب والضيافة، وتعديل اعفاء ارباح وعوائد التوزيع من الشركات المقيمة في فلسطين، وتعديل الاعفاءات للشخص الطبيعي المقيم، وتعديل الشرائح الضريبية وغيرها (ابو هلال، وآخرون 2015).

ونظرا الى ان مواد القوانين السابقة اصبحت بعد زمن غير صالح للتطبيق خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على القطاع الخاص والاستثمار الخارجي، وتسجيل العديد من الاعتراضات من قبل المكلفين، اصدرت السلطة الفلسطينية بموجب قرار رقم (2) لسنة 2008 تعديلات جوهرية وجدت قبولا لدى قطاعات واسعة من الشركات والمؤسسات، وطالت هذه التعديلات الشرائح الضريبية حيث قامت بتخفيضها، وطالت ايضا

نسب الاعفاءات وطبيعتها، حيث تم تعديلها لتصبح مبلغا مقطوعا قيمته 7500 دولار و 10% بدل مصاريف ومواصلات (عبد الكريم، وآخرون 2015).

استمر التردد في السياسة التشريعية في المجال الضريبي الى ان صدر قانون رقم (8) بشأن ضريبة الدخل الفلسطيني لسنة 2011، الذي ادخل ايضا الكثير من التعديلات المهمة، منها تغيير عملة القانون من الدولار للشيكل، رفع الاعفاءات الضريبة للمكلف، زيادة مبالغ ونسب بعض المصاريف المقبولة لأغراض الضريبة مثل زيادة نفقات البحث والتطوير، الاعتراف بالخسائر الرأسمالية، زيادة عدد الشرائح، وغيرها من التعديلات. وفي نهاية شهر اذار عام 2015 صدر التعديل الاخير على قانون ضريبة الدخل، وحمل التعديل رقم (5) لسنة 2015، وتم بموجبه اقرار عدة تعديلات منها رفع قيمة الاعفاء السنوي وتعديل الشرائح الضريبية بشكل كبير لتصبح أكثر سخاء مع المكلفين (عبد الكريم، وآخرون 2015).

4.2.1.2 أسباب التغير والتطور في قانون ضريبة الدخل

تطور قانون ضريبة الدخل في فلسطين وتم تعديله خلال عدة سنوات سعيا لتحقيق العديد من الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية كزيادة الايرادات الضريبة وتشجيع الاستثمار واعادة توزيع الدخل بين الفئات المجتمعية المختلفة من خلال زيادة عدد الشرائح الضريبة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن الواضح ان القوانين السابقة كانت متحيزة للفئة الأكثر ثراء وتجلّى ذلك من خلال الإعفاءات التي تم تغييرها في القوانين السابقة حيث انها لم تكن تراعي الظروف الاقتصادية للشرائح الأقل دخلا، وان من اسباب التطوير في القانون انه وعلى الرغم من محاولة المشرع تحقيق الاهداف الثلاثة الا ان تلك التعديلات و التغييرات لم تتم بشكل مهني، ويدل على ذلك التخبط وكثرة التعديلات التي حصلت على القانون، ولعل من اهم اسباب هذا التخبط هو غياب السلطة التشريعية خاصة بعد

عام 2007 وإن التشريعات تتم من خلال الحكومة وليس من خلال مشرعين مختصين، ومن الأسباب التي أدت إلى تعديل قانون ضريبة الدخل الفلسطيني عدة مرات محاولة لجعلها تتلاءم مع المجتمع الفلسطيني هي أن القوانين القديمة اشتملت على مواد تم نقلها من قوانين أخرى سابقة ولم تعد صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر أو لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز الأسباب للتعديل والتطوير أيضاً هي أن فلسطين لها ظرف خاص بما يتعلق كونها دولة تحت الاحتلال وتعاقب على إدارتها عدة دول على فترات مختلفة وإن كل إدارة كانت تشترع القوانين التي تأتي في مصلحتها مما أدى إلى تدني الوعي بضرورة الالتزام بدفع الضرائب خصوصاً فترة إدارة الاحتلال الإسرائيلي التي كانت تهدف إلى الجباية التامة من المجتمع الفلسطيني فكان من اللازم تعديل القانون ليكون أقرب إلى حال وضع المواطن الفلسطيني وتوعيته بمدى أهمية هذه الضرائب في تحسين الاقتصاد وتحسين المجتمع ككل (عبد الكريم، 2017).

5.2.1.2 نقاط القوة والضعف في قانون ضريبة الدخل 2011

إن لقانون ضريبة الدخل رقم 8 لعام 2011 عدة جوانب إيجابية يمكن اعتبارها نقاط قوة لهذا القانون، فقد اعتمد مبدأ الجنسية بدلاً من الإقامة موسعاً بذلك مفهوم المكلف ليشمل دخل الفلسطيني في الخارج إن كان مصدر دخله الأساسي من فلسطين، وأخضع دخوله الجديدة لضريبة كدخل العمل الزراعي و(25%) من أرباح الأسهم والسندات والدخل المتأتي من فوائد العمولات وأرباح الودائع بنسبة (5%) و(10%) من مبالغ الجوائز ومكافئة نهاية الخدمة التي تزيد عن راتب شهر عن كل سنة وغيرها، وقام القانون بإدخال عدد كبير من المكلفين إلى الشرائح العليا عند مستويات دخل 80.000 شيكل سنوياً وهذا كله يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة المالية. وبما يتعلق بالناحية الاجتماعية فقد كان القانون إيجابياً لصالح أصحاب الدخل المتدنية، فرفع الإعفاءات الشخصية العائلية بمقدار 5000 شيكل، وسعى

لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية من خلال فرض نسب ضريبية اعلى على اصحاب الدخل المرتفع (علاوة،2014).

من ناحية اخرى نرى ان هناك لكل شيء نقاط قوة ونقاط ضعف ايضا، فقد حمل القانون في طياته بعضا من نقاط الضعف التي لابد ان لها اثارا سلبيا على المواطن الفلسطيني من عدة نواح فمن الناحية الاجتماعية ان اخضاع مكافأة نهاية الخدمة التي تزيد عن راتب شهر لكل سنة لا يساهم في خلق توازن اجتماعي ولا في اعادة توزيع الدخل خصوصا ان الفئة التي تحصل على هذه المكافئة هم اصحاب الدخول الثابتة وهم الفئة الوحيدة الملتزمة تماما بدفع الضريبة، وفي ظل ارتفاع الاسعار في فلسطين وتدني نطاق الشرائح ادى ذلك الى دخول عدد كبير من اصحاب الدخل الثابت الى الشريحة العليا عند مستوى متدنٍ من الدخل الصافي ما يؤدي الى عدم المساواة والتناقض مع العدالة الاجتماعية والتي تؤدي بدورها الى التهرب الضريبي (علاوة،2014).

ومن الناحية الاقتصادية فان القانون جاء لتحقيق رغبة الحكومة في زيادة الإيرادات ولم يكن انعكاسا للسياسات الاقتصادية الكلية ولا للسياسة المالية الشاملة، وان اعتقاد وزارة المالية بعدم وجود علاقة بين رفع ضريبة الدخل ومستويات الاسعار والذي قد يكون اعتقادا صحيحا على المدى القصير ، الا ان نتائج محاولة نقل المكلفين الى العبء الضريبي الجديد سيؤدي الى تحميله على اصحاب الدخل الثابت دون تأثر دخل الشركات ما يؤدي الى انخفاض الدخل القابل للأنفاق وبالتالي انخفاضاً في الاستهلاك الكلي ، في حين ان تحميل العبء الضريبي على صاحب العمل سوف يؤدي الى زيادة التكلفة وبالتالي انخفاضاً في ارباحه لعدم تمكنه من رفع الاسعار بسبب تأثير مجتمعات حماية المستهلك وتأثير نفوذ ممثلي العمال والنقابات العمالية المطالبة برفع الرواتب ما يعيد الجدل حول موضوع الحد الأدنى من الاجور في ظل الغلاء والبطالة ، وايضا ومن ناحية اخرى للقانون فان

اخضاع 75% من ارباح وشراء وبيع الاسهم والسندات للضريبة سيعيق النشاط المالي الفلسطيني وهو اساسا يعاني من الضعف جراء الوضع الفلسطيني وسيؤدي الى تنفير عدد كبير من المستثمرين من الاستثمار في الاسهم الفلسطينية والتوجه للاستثمار بالخارج وابعاد المستثمرين الاجانب من السوق الاستثماري الفلسطيني جراء هذه التعديلات (خلف، 2014).

فإذا نظرنا الى نسبة اخضاع الفوائد المترتبة على الودائع في البنوك الفلسطينية وهي 5% تخصم من المصدر، فان المدخر الفلسطيني سوف يأخذ قرارا بإيداع أمواله في الخارج مستفيدا من الامن والاستقرار السياسي وامكانية الحصول على عوائد أفضل ايضا. ان هذه النقاط والتي تشكل ضعفا في القانون الدخل رقم (8) لعام 2011 سوف تنعكس بشكل غير ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي وعلى الدخل القومي على المدى الطويل (علاونة، 2014).

6.2.1.2 التغيير في قانون ضريبة الدخل

اولا: القانون لعام 2011

لعل من اهم التغييرات في القانون رقم 8 لسنة 2011 هو تحويل العملة المستخدمة لحساب الضريبة حيث بدأ القانون باعتماد الشيكل الاسرائيلي بدلا للدولار الامريكي، وبما يتعلق بالتغير في الشرائح والنسب الضريبة فان التعديل الاول كان باحتساب الشرائح والنسب الضريبة بعملة الشيكل بدل الدولار والتعديل الثاني جاء خاصا بشركات التأمين، حيث خفضت نسبه الضريبة على اقساط التأمين على الحياة من 10% الى 5%. اما الاعفاءات فأصبحت 30,000 شيكل للفرد المقيم، وأضاف القانون مصاريف التعليم الجامعي بواقع 6,000 شيكل سنويا للشخص المكلف أو تعليم زوجته أو أحد اولاده، واعفاء شراء أو بناء بيت سكني بقيمة (30000 شيكل) لمرة واحدة فقط أو إعفاء من مبلغ الفوائد

الفعلية المدفوعة على قرض بنكي أو مؤسسة إقراض أو إسكان أنفق على شراء أو بناء مسكن ويحد أقصى (4000 شيكل) سنوياً، على ألا تزيد عن (10 سنوات) كحد أعلى، شريطة تقديم المستندات المعززة لذلك.

وألغى القانون 8 لعام 2011 الاعفاءات التي نص عليها قانون ضريبة الدخل سابقاً، وهي دخول المزارعين والقيمة الايجارية للأبنية التي يشغلها مالكيها للسكن أو العمل، كما خفض الاعفاء على الارباح الرأسمالية الناجمة عن بيع أصل أو أوراق مالية لتصبح بنسبة 25% من تلك الارباح بعد ان كانت معفاة بالكامل، وخضعت للضريبة بموجب التعديل مكافأة نهاية الخدمة التي تزيد على شهر عن كل سنة بينما كانت معفاة بالكامل في القانون السابق. ويتوجب التنبيه بان هذا التعديل يفيد العاملين والموظفين بموجب عقود رسمية ويستثنى منة العاملون غير الرسميون، في المقابل أعفى القانون دخل الشركات غير الربحية بعد ان كان الاعفاء مقتصرًا على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية (قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011).

ثانياً: تعديل القانون لعام 2012

بناء على الصلاحيات الموكلة الى مجلس الوزراء قام المجلس بتقديم مقترح في بداية العام 2012 تضمن زيادة الشرائح الضريبة لتصبح خمساً بإضافة شريحتين جديدتين هما 22.5% و 30% على الدخل المرتفعة بدل ثلاث شرائح مما اثار غضب واحتجاج المكلفين في القطاع الخاص والافراد العاديين ضد مشروع القرار قبل نشره، وتمثلت وجهة نظر المحتجين في ان القانون يفرض اعباء مالية اضافية عليهم تزامناً مع تراجع النشاط التجاري بشكل كبير ، وشكل التعديل المقترح احد محاور النقاش المفتوح بين الحكومة والقطاعات الاخرى (الخاص والمجتمع المدني) وافضى النقاش الى التوصل لتسوية بشأن التعديل المقترح تتمثل بإلغاء الشريحتين المقترحتين والنسب المفروضة عليهما

(22.5% و 30%) واستبدالهما بفرض نسبة 20% على الشريحة الرابعة المستحدثة وفقا للتعديل. وبذلك أصبح لدينا أربع شرائح تفرض عليها نسبة ضريبية بواقع (5%-10%-15%-20%) (قرار مجلس الوزراء رقم (13/16) لسنة 2012).

ثالثا: تعديل القانون لعام 2014

في شهر اذار من العام 2014 صدر قرار رقم (4) يتمثل بشكل اساسي في اعادة الاعفاء الكامل (100%) للأرباح الرأسمالية للأصول والاوراق المالية (بعد ان تم تخفيض الاعفاء في التعديل السابق الى 25%) وتم فرض ضريبة بنسبه 10% على فوائد التمويل الصغير و 10% على حصص الارباح والتوزيعات النقدية. وظلت الشرائح والنسب الضريبية المفروضة عليها دون تعديل (قانون ضريبة الدخل قرار بقانون رقم (4) لسنة 2014).

رابعا: تعديل القانون لعام 2015

صدر التعديل الاخير على قانون الضريبة في نهاية شهر اذار من العام 2015، وحمل التعديل رقم (5) لسنة 2015 والذي اشتمل على عدة امور منها رفع قيمة الاعفاء السنوي من 30,000 الى 36,000 شيكل، كما تم تعديل الشرائح الضريبية بشكل كبير لتصبح أكثر سخاء مع المكلفين، وتم حذف النسبة الضريبة 20% عن الافراد والشركات بحيث اصبحت اعلى شريحة على الافراد والشركات العادية هي 15%، وتم فرض ضريبة بنسبة 20% على الشركات الاحتكارية فقط (قانون ضريبة الدخل قرار بقانون رقم (5) لسنة 2015).

جدول رقم (1.2) قانون ضريبة الدخل رقم 8 لعام 2011 وتعديلاته خلال الاعوام من 2011 الى 2015.

جدول التغيرات خلال السنوات لضريبة الدخل 2015-2011					
تاريخ الإصدار	الشرائح الضريبية	النسب الضريبية	الإعفاءات	تعديلات مهمة	
2011/10/24	بعملة الشيكال 1-40000 80000-40001 اكثر من 80000 الشركات	5% 10% 15%	-30000 شيكل -مصارييف التعليم الجامعي 6000 ش سنويا -اعفاء شراء سكن 30000 ش لمرة واحدة -اعفاء 25% (كان 100%) من ارباح شراء وبيع الاسهم وسندات -اعفاء دخل الشركات غير الربحية -الغاء اعفاء المزارعين -الغاء اعفاء القيمة الاجارية -اعفاء مكافئة نهاية الخدمة المدفوعة بمقتضى التشريعات النافذة بما لا يتجاوز شهرا عن كل سنة (كانت غير محددة).	-تم الغاء قانون 2004 المعدل سنة 2008 -تم استبدال عملة الاحتساب من الدولار الى الشيكال لأول مرة -اتاح مجلس الوزراء تعديل الشرائح الضريبية -خفض نسبة الضريبة على اقساط التامين على الحياة من 10% الى 5% من قيمة الاقساط.	القانون رقم (8) لسنة 2011
2012/1/1	1-40000 80000-40001 125000-80001 أكثر من 125000 الشركات	5% 10% 15% 20%			قرار مجلس الوزراء رقم (1-1/16-13) لسنة

قرار بقانون رقم (4) لسنة 2014	2014/3/11	لم تعدل	لم تعدل	-الاعفاء 100% من الارباح الرأسمالية الناجمة عن تداول الاوراق المالية -فرض ضريبة بنسبة 10% على الارباح سواء كانت شكل حصص ارباح او توزيعات نقدية	-الغاء الضريبة المفروضة على الودائع والتي كانت مفروضة بنسبه 5%
قرار بقانون رقم (5) لسنة 2015	2015/3/31	75000-1 150000-75001 أكثر من 150000 الشركات (شركة الاتصالات والشركات الاحتكارية)	5% 10% 15% 20%	-زيادة الاعفاء السنوي من 30,000 الى 36,000 شيكل -اعفاء مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة بمقتضى التشريعات النافذة للعاملين في الجامعات الفلسطينية بما لا يتجاوز شهرين من كل سنة	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى البيانات المنشورة في قوانين ضريبة الدخل خلال عام 2011 الى

2015

7.2.1.2 الإيرادات الضريبة المحلية وضريبة الدخل

تعرف الإيرادات الضريبة انها أحد الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة من خلال جباية الضرائب باقتطاع مبلغ من المال بشكل اجباري حسب القوانين واللوائح الضريبة وتتحصل الدولة على هذه الإيرادات من خلال الضرائب على عدة مصادر كضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة

الاملاك والمكوس والجمارك وتساعد هذه الایرادات بشكل عام في زيادة القيمة الإجمالية لإیرادات الدولة لمساعدتها بتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية (ابو زعيتر، 2012).

الایرادات الضريبة المحلية وضريبة الدخل من عام (2011-2019 مليون شيكل)

جدول رقم (2.2) التغير في الایرادات الضريبة المحلية وضريبة الدخل من عام (2011-2019 مليون شيكل) ونسبة مساهمة ضريبة الدخل من الایرادات المحلية.

إيرادات الضريبة المحلية	ضريبة الدخل	% إيرادات ضريبة الدخل من الإيرادات الضريبة	
2011	1727.0	474.4	27.46%
2012	1852.0	662.0	35.74%
2013	2157.0	714.0	33.10%
2014	2148.7	685.0	31.80%
2015	2354.0	700.7	29.76%
2016	2391.2	646.7	27.01%
2017	2750.6	789.9	28.71%
2018	2997.2	848.7	28.31%
2019	2733.6	747.1	27.33%

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى البيانات المنشورة في التقارير السنوية لوزارة المالية للإیرادات

المحلية وضريبة الدخل <http://www.pmf.ps>

من خلال الجدول رقم (2.2) اعلاه نلاحظ ان في السنة الاولى من اصدار قانون رقم 8 لعام 2011 كانت نسبة ضريبة الدخل تشكل ما نسبته (27.46%) من الایرادات الضريبة في حين انه في عام 2012 والذي صدر فيه قرار مجلس الوزراء الذي يفيد بتعديلات على القانون بتوسيع الشرائح الضريبة وزيادة النسب الضريبة لاحظنا زيادة كبيرة في نسبة إيرادات ضريبة الدخل من المجموع العام للإیرادات

الضريبة بحيث أصبحت نسبتها (35.74%) وهذه يدل على ان التعديل الذي حصل كان له أثر ايجابي في الايرادات. لكن في عام 2013 وبرغم من زيادة الايرادات الضريبة الا ان مشاركة ضريبة الدخل في هذه الايرادات انخفضت بنسبة (2.64%) وفي عام 2014 الذي شهد تعديلا في القانون بما يتعلق بالإعفاءات فان قيمة الايرادات لم تشهد زيادة في القيمة وانما انخفضت عن العام السابق وقلت كذلك نسبة مشاركة ضريبة الدخل بأجمالي الايرادات بنسبة (1.3%) مما يشير ان هذه الاعفاءات لها تأثير على مجمل الايرادات الضريبة بحيث أصبحت تساوي (31.8%)، وفي كل من عامي 2015 و2016 نلاحظ ان نسبة ضريبة الدخل قد انخفضت عما كانت عليه في كل من 2013 و2014 حيث أصبحت نسبتها (29.76% ، 27.01%) على التوالي بالرغم من الزيادة في قيمة الايرادات عن تلكما السنتين (2013،2014) اما في عام 2017 ارتفعت نسبة مساهمة ضريبة الدخل في الايرادات الضريبية بنسبة (1.7%) عن العام الذي يسبقه. وفي كل من عامي 2018،2019 اتجهت نسبة مشاركة ضريبة الدخل الى الانخفاض مجددا حيث كانت نسبتها (27.33%،28.31%) على التوالي.

بشكل عام فان من ملاحظة نسب مشاركة ضريبة الدخل في الايرادات الضريبة في الاعوام من 2015 وحتى 2019 نجد ان نسبة ضريبة الدخل بالمجمل كانت اقل من السنوات التي سبقتها على الرغم من ارتفاع مبالغ الايرادات الاجمالية وقد يعزى هذه التراجع الى قرار بقانون (5) لسنة 2015 المطبق منذ عام 2015 الى وقتنا الحالي والذي تم فيه تعديل الشرائح الضريبة ونسبها وزيادة الاعفاءات حيث زاد الاعفاء السنوي الى 36000 شيكل وتم اعفاء مكافئة نهاية الخدمة بما لا يتجاوز شهرين عن كل سنة.

ان النسبة التي تحتلها ضريبة الدخل من قيمة الإيرادات الإجمالية جيدة ومهمة لتأثير في نسبة هذه الإيرادات التي تأتي لموازنة السلطة الفلسطينية كل سنة أي ان هناك اهمية جيدة للاهتمام بقانون ضريبة الدخل والعمل على تطويره خلال السنوات من اجل تحسين وضع تحصيل وايرادات الضريبة بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام ان قانون ضريبة الدخل له عدة اهداف من تمويل الخزينة العامة وتحفيز الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية لهذا فان هناك اهمية لتحقيق إيرادات ضريبة الدخل داخل الدولة مما أدى لعمل تعديلات عديدة للقانون من 2004 حتى 2015 من اجل تحسين جباية ضريبة الدخل.

3.1.2 المحور الثالث: المؤشرات الاقتصادية

يعرف المؤشر الاقتصادي على انه عبارة عن بيانات اقتصادية محددة على مستوى الاقتصاد الكلي تساعد المؤشرات الاقتصادية على قياس جودة الاقتصاد ككل، وسوف يتم بحث بعض من المؤشرات الاقتصادية في هذ الدراسة وهي:

1.3.1.2 مؤشر الاستثمار الاجنبي في فلسطين

1.1.3.1.2 مقدمة

يعرف الاستثمار انه "النفقات تقوم بها الشركات على ماكينات جديدة او مبان وتسمى عادة بضائع رأسمالية ويتوقع منها عائد مادي مستقبلا" (اشتية، 2010).

والاستثمار لغة هو مصدر للفعل والاستثمار هو استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على المدى الزمني (الغرابوي، 2020).

للاستثمارات اهمية كبيرة في اقتصاد الدول فهو من المحددات الاساسية لمستوى الدخل القومي وهو الطريقة الوحيدة التي ترفع الطاقة الإنتاجية في المجتمعات بحيث يزيد من الاصول الرأسمالية كالأبنية

التجارية وسكنية والمصانع والآلات وغيرها ، وتلجا اليه الحكومات للتأثير بشكل كبير في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي وقد يظن الفرد المستثمر ان كل استثمار من وجهة نظره هو استثمار من وجهة نظر الاقتصاد القومي ، فالاستثمار بالمعنى الاقتصادي هو الانفاق الذي يؤدي الى رفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي ، اما اشكال الانفاق التي تهدف الى تملك الاصول المالية ك شراء الاسهم والسندات وجميع عمليات الاصول المادية المستعملة ك شراء سيارة قديمة او مصنع قديم فإنها وان بدت استثمارات بالنسبة لمن يقوم بها الا انها لا تزيد عن مجرد عمليات انتقال ملكية من وجهه نظر الاقتصاد القومي ولا تشكل اي اضافة جديدة لمستوى الطاقة الإنتاجية للمجتمع عكس الاستثمار بالمعنى الاقتصادي الذي يشمل كافة انواع الانفاق التي تتسبب في زيادة مستوى الطاقة الانتاجية (قموة،2019).

وللاستثمار اهداف عدة تختلف باختلاف صاحب الاستثمار فالاستثمار الذي تقوم به الدولة او القطاع العام لا يشكل الربح فيه الهدف الاساسي من وراء هذه الاستثمارات وانما الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي الهدف، في المقابل فان المستثمر الخاص يبحث دائما على العناصر التي تضخم الربح وتزيد الثروة اخذا بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر على قراره فعند رغبته بشراء أصل راس مالي مثلا فانه يقارن بين تكلفة تمويل شراء هذه الاصل وبين العائدات المتوقعة من الاستثمار فيه فان كان العائد يفوق تكلفة التمويل يقوم المستثمر بشرائه. وبشكل عام لا يمكن حصر العوامل التي تؤثر على الاستثمار خصوصا فيما يتعلق بالتوقعات والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلد الاستثمار (خصاونة، وآخرون 2018).

مرت الاراضي الفلسطينية بظروف اقتصادية صعبة جدا بسبب احتلالها من قبل الجيش الاسرائيلي الذي فرض بموجب اوامر عسكرية معوقات وعقبات تجعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا ضعيفا وتابعا

لاقتصاد الاحتلال، ولكن عند اقامة السلطة الفلسطينية سنة 1994 شرعت بدورها لانعاش وتقوية الاقتصاد الفلسطيني ولما للاستثمار من اهمية كبيرة في رفع المستوى الاقتصادي للدول والافراد بشكل عام فقد سعت السلطة الفلسطينية لجذب وتطوير ودعم الاستثمار من خلال عدة خطوات من اهمها انشاء هيئه تشجيع الاستثمار الفلسطينية (PIPA) التي تمت وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 1998 بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين ، القانون الذي بدوره وفر للمستثمرين ضمانات وحوافز تجعل من استثمارهم في فلسطين استثماراً مميزاً بتوفير مناخ استثماري خال من التعقيدات (رحال، 2018).

إن هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية هدفت الى تشجيع كافة القطاعات للاستثمار وإيجاد البيئة القانونية والسياسية والأنظمة والقوانين المشجعة على الاستثمار حيث قامت بتبیین اهم المزايا الاستثمارية في فلسطين كالموقع الاستراتيجي والجغرافي الذي يشكل حلقة وصل بين قارات العالم، وانها ارض بكر للاستثمارات كونها في مرحلة بناء مستمر وحاجتها للكثير من عناصر الانتاج سواء لإنتاج البضائع او الخدمات، وقامت الهيئة بتسهيل النفاذ الى الاسواق العالمية من خلال عقد أكثر من 11 اتفاقاً تجارياً بين دول العالم لتبسيط إجراءات التجارة واعطاء تسهيلات جمركية ما يفتح امام المستثمر في فلسطين فرص النفاذ الى الاسواق الخارجية (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية).

2.1.3.1.2 تعريف الاستثمار الاجنبي

يعرف الاستثمار الاجنبي بأنه عبارة عن كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لأجل محدد، او لأجل طويل. ويمكن تصنيف الاستثمارات الأجنبية الى استثمار مباشر اي الاستثمار في الأصول الملموسة، وما

يسمى بالاستثمار المادي او استثمار غير المباشر وهو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية اي شراء الأسهم والسندات والأوراق المالية بصورة عامة (الدودة، 2010).

وتنقسم الاستثمارات الأجنبية الى اصول وخصوم ويتم تعريف الأصول على انها الاستثمارات الخارجية للمؤسسات المقيمة في فلسطين اما الخصوم فتعرف انها الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات المقيمة في فلسطين (مركز الاحصاء الفلسطيني).

3.1.3.1.2 اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار المملوك لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة مغايرة للدولة المستضيفة للاستثمار وقد عبر صندوق النقد الدولي على ان الهدف من هذه الاستثمارات هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بالاستثمار خارج ميدان المستثمر لتكون لها القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسير المؤسسة، وللاستثمار الاجنبي المباشر عده اشكال (ديري، 2011):

- 1) الاستثمار المشترك وهو الذي يشارك فيه طرفين او عده أطراف من دولتين مختلفتين.
- 2) الاستثمار المملوك كلياً للمستثمر الاجنبي كإنشاء فروع للإنتاج وتسويق لشركات اجنبية.
- 3) عمليات التجميع ويكون فيه الاستثمار على شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والبلد المضيف بقيام الاجنبي بتزويد المضيف بمكونات منتج معين لتجميعها من قبل البلد المضيف بشكل منتج نهائي.

- 4) عمليات الاندماج والتملك وهي قيام الشركات بالاندماج او شراء شركات اخرى.

4.1.3.1.2 محددات الاستثمار الاجنبي

وللاستثمار الاجنبي كغيره من اشكال الاستثمارات تؤثر عليه مجموعة من المحددات التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري، وللاستثمار الاجنبي محددات تختلف من دولة لأخرى ومن المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر هو توفر الاستقرار السياسي فلا يمكن الاستثمار في دولة يغيب فيها استقرار النظام السياسي، ومنها ايضا الاستقرار الاقتصادي المتمثل في توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار كحجم السوق ومعدل نموه وتوافر الموارد البشرية المؤهلة ووسائل الاتصال والمواصلات المتطورة (نواره، 2018).

ان للاستثمار الاجنبي في فلسطين مجموعة من التحديات والمعوقات التي قد تؤثر بشكل كبير على قرار الاستثمار فيها ولعل من اهم هذه المحددات هي (أبو جامع، 2013):

1) الوضع السياسي في فلسطين والذي يعد من أبرز المعوقات التي تواجه المستثمر الاجنبي بسبب الوضع الخاص لفلسطين.

2) وجود الاحتلال الاسرائيلي والذي يسيطر على كافة المعابر والحدود الفلسطينية مما يؤثر على عده اتجاهات سواء على صعيد التصدير او استيراد المواد اللازمة للإنتاج.

3) عدم اهلية البنى الاساسية الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وخصوصا في قطاع غزة.

4) صعوبة التنبؤ الاقتصادي في فلسطين الذي يحجم عدد كبير من المستثمرين على الاستثمار فيها لان راس المال جبان ويتذبذب بين الربح والخوف وان عدم القدرة على التوقع تأثر على قرار المستثمر.

5.1.3.1.2 أثر الاستثمار الاجنبي على الاقتصاد الفلسطيني

ان للاستثمار الاجنبي أثر على بيئة النشاط الاقتصادي الفلسطيني يتمثل في عدة نقاط منها (عيدة، وآخرون، 2017):

- (1) المساعدة بالتخلص من التبعية الكاملة للاقتصاد الاسرائيلي.
 - (2) تقليل حدة البطالة في المجتمع الفلسطيني حيث انها توفر فرص للعمل للعديد من الافراد.
 - (3) وجود المشاريع الاجنبية يشجع المستثمرين المحليين على الاستثمار داخل فلسطين.
 - (4) يؤدي وجود الاستثمار الاجنبي في فلسطين من خلال الاستثمار في مجالات الانتاج الى توفير منتجات فلسطينية تنافس على المستوى العالمي.
 - (5) يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني بربطه بالاقتصاديات العالمية او ما يعرف بالعملة وهذا يساعد على ان يكون الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا غير مغلق.
- وعلى ضوء ما تم سرده بما يتعلق بالاستثمار بشكل عام والاستثمار الاجنبي بشكل خاص فقد تبين وجود اهمية كبيرة لدراسة هذا المؤشر الاقتصادي.

2.3.1.2 مؤشر الادخار (حجم الودائع البنكية)

1.2.3.1.2 مقدمة

ان للادخار اهمية كبيرة في مجال النشاط المصرفي حيث انه يوفر السيولة للبنوك التي تقوم بدورها بممارسة انشطتها من تقديم القروض العائدة عليها بالفائدة وتقديم الكفالات والاعتمادات المستندية لمن هو بحاجة لها من افراد وشركات والعديد من الأنشطة الاخرى، فالبنوك يمكن تعريفها على انها المؤسسات التي من تختص بقبول الودائع من العملاء وادارة حساباتهم بالشكل الذي يطلب العميل

وصرف الشيكات واصدارها وتحصيلها، وكذلك منح القروض وخصم الأوراق التجارية وفتح الحسابات الجارية وتشغيلها (عتيق، 2016).

كما وتعرف البنوك انها تلك المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب او لأجل محدد وتمارس عمليات التمويل وعمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الخارج والداخل وتساهم في انشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي (الحوالة، 2014).

تكمن اهمية البنوك في دورها الاقتصادي الذي يساعد على تنمية الاقتصاد وتحسين مستوى الدخل ويتجلى ذلك في انها تحقق التوازن بين عرض الأموال في الاقتصاد (عرض الادخار) والطلب على الأموال (الطلب الاستثماري والاستهلاكي) وتجذب الودائع التي توفر السيولة اللازمة لوحدات العجز المالي في الاقتصاد، دون المصارف فإن الادخار سيتحول إلى اكتناز غير منتج، وهو من أسوأ الظواهر التي تعاني منها العديد من الدول النامية الفقيرة بسبب صغر وضعف مؤسسات الوساطة المالية لديها (عودة، 2012).

2.2.3.1.2 تعريف الودائع البنكية

يقصد بالودائع البنكية انها " المبالغ النقدية السائلة او القيمة المحصلة بموجب اي وسيلة من وسائل الدفع والتي يتم ايداعها لدى المصرف من قبل اي شخص، ويكون للمصرف حرية التصرف بها مع التزامه برد مثلها للمودع ما لم يتفق على خلافه، على ان يكون ذلك بموجب اتفاق خطي بين المصرف وبين الشخص يحدد طبيعة الوديعة ومقدار الفائدة او العائد ان وجد (قانون المصارف قرار بقانون رقم 9 لسنة 2010).

3.2.3.1.2 اشكال الودائع البنكية

تقسم الودائع البنكية الى عدة تقسيمات وهي (مصبح، 2019):

- 1) الوديعة الجارية وهي تلك الوديعة التي يستردها صاحبها بمجرد طلبها وتسمى ايضا الوديعة الوقتية ويجوز لمودعها سحبها بشكل كامل او جزئي في اي وقت اراد دون اشعار مسبق للمصرف وهذه النوع من الودائع هو الاكثر رغبة لدى المودعين.
- 2) الوديعة الواجبة الرد بعد اجل وهي النوع الاقل شيوعا لان صاحبها لا يستطيع استردادها الا بعد اجل معين متفق عليه بين صاحب الوديعة والبنك وتسمى ايضا بالوديعة الثابتة وتصبح فيها الوديعة النقدية تحت تصرف البنك بشكل كامل وله حرية استثمارها في عملياته خلال المدة المتفق عليها وتترتب فوائد لهذه الودائع ترتبط بمقدار المبالغ المودعة وطول مدة الايداع.
- 3) الوديعة التي ترتبط بشروط الاخطار المسبق والتي يتم الاتفاق بين البنك والمودع على ان المودع لا يستطيع استرداد كامل الوديعة او جزء منها الا بعد اشعار البنك بمدة يتفقون عليها فيما بينهم.

4.2.3.1.2 محددات الودائع البنكية

على الرغم من اهمية الودائع لما لها من تأثير قوي على الاقتصاد بشكل عام الا ان هناك بعض العوامل التي تؤثر على حجم هذه الودائع فزيادة النشاط الاقتصادي وازدهاره يؤدي الى توفير المزيد من الودائع في البنوك على عكس حالة الكساد التي تقللها وان للبنوك دور يعد الاله في التأثير على حجم هذه الودائع فالبنوك ذات السمعة الجيدة والموقع المميز والتي تهتم بمبانيها والخدمات التي تقدمها ونسبة الربح على الودائع التي توفرها للعملاء تجذب وتشجع العملاء على الايداع وعادة ما يلجأ العميل الى الايداع في تلك البنوك التي تمتلك القوة والمركز المالي فالبنوك صاحبة الاستثمارات والكفاءة والخبرة والتوسع الجغرافي تكون قادرة على توفير السيولة وقت الازمات الاقتصادية ومن

العوامل التي تزيد من حجم الودائع ايضا هي انتشار الوعي المصرفي الذي بدوره يسهل مهمة الجهاز المصرفي في جذب وتنمية الودائع (المدهون، 2013).

5.2.3.1.2 أثر الودائع البنكية على الاقتصاد الفلسطيني

ان الاقتصاد الفلسطيني يسعى للوصول الى التنمية الاقتصادية بما يتوفر لديه من موارد وتعد الودائع من اهم المصادر التمويلي الداخلي للدولة التي توفر التمويل للاستثمارات وتلعب هنا البنوك والمصارف دورا بارزا في ادارة عملية التمويل فهي تعمل كوسيط بين المودعين والمقترضين ما ينتج تنمية اقتصادية، ولكن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من انخفاض مستويات الادخار ويعزى هذه الى انخفاض الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (النمروطي، الفراء 2014).

تمثل الودائع القسم الاكبر من الموارد المتاحة للمصارف والتي تستطيع من خلالها ممارسة انشطتها المتعددة وتبرز اهمية الودائع بنقاط عدة مثل (اللامي، 2016):

1) توجه عدد كبير من القنوات الاستثمارية باستغلال هذه الودائع من خلال هذه المصارف باستخدامها في العديد من الأنشطة التي بدورها تزيد من الانتاج المجتمعي وتزيد عملية التراكم الراسمالي للاقتصاد الكلي.

2) تعد الودائع اقل كلفة من راس المال الذي لا يمكن الاعتماد عليه في تدعيم الاستثمار بالنسبة للمصرف.

3) تحد الودائع وخصوصا الوديعة الثابتة من حجم التضخم حيث تقوم بحجب جزء من الدخل الذي يستخدم في شراء السلع والخدمات فيؤدي ذلك الى تقييد الاستهلاك الذي بدوره يحقق الاستقرار النقدي ويخفف من حالة التضخم.

4) تساهم الودائع من خلال توفرها في المصارف الى توزيع الموارد المتاحة بكفاءة على مختلف الأنشطة الاستثمارية مساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

5) تشجع الادخار كونها تتم من خلال المصارف بشكل اقل خطرا واكثر امانا.

6) تعد الودائع أحد اشكال الاستثمار بالنسبة للمودع فهي تؤمن له فائدة مضمونة من خلال الودائع الثابتة.

3.3.1.2 مؤشر الاستهلاك الخاص

1.3.3.1.2 مقدمة

لم يكن الاستهلاك مجالا للدراسات الاقتصادية قديما بل وكان خارج مجال علم الاقتصاد لتأثره بعوامل غير اقتصادية كالعادات الاجتماعية والمناخ والموقع الجغرافي، ثم تم ادخاله الى علم الاقتصاد لاحقا لان اهميته تكمن في انه غاية النشاط الانتاجي فلن تقوم هذه الأنشطة ان لم يتم أحد بعملية الاستهلاك! ويعرف الاستهلاك على انه "استعمال السلع والخدمات لغاية اشباع الحاجيات والرغبات الانسانية" وكونه يعتبر أحد مكونات الدخل القومي للمجتمع، فان لدراسته أهمية كبيرة في الاقتصاد فهو يوجه الإنتاج ويعمل على تحقيق المواءمة الكاملة بين الإمكانيات المتاحة والحاجات بهدف تحقيق المنفعة للمستهلكين الذين يملكون حقوقا كحق المعرفة وحق الاختيار وحق الأمان وحق الاهتمام. وصفة المستهلك لا تنطبق على من يحصل على المتطلبات الأساسية والكمالية لسد حاجاته الشخصية والاسرية فحسب بل يطلق ايضا على الذي يشتري سلعة او خدمة لأغراض صناعته او حرفته. ومن هنا لابد من توضيح معنى المستهلك بشكل عام فهو "الشخص الذي يستعمل أو يستهلك البضاعة أو الخدمات لمنفعته وفائدته الخاصة تميزا له عن الذي يتاجر بها او يوزعها أو ينتجها" (زيود، وآخرون 2011).

2.3.3.1.2 تعريف الاستهلاك الخاص

ان من اشكال الاستهلاك المتعلق بالإنفاق على السلع النهائية والخدمات الاستهلاكية التي يقوم بها القطاع العائلي هو ما يعرف بالاستهلاك الخاص الذي يعد من اهم مكونات الانفاق الكلي وقد لعب الاستهلاك العائلي دورا هاما في انتعاش النشاط الاقتصادي ويشكل الاساس القاعدي لدعم الطلب الكلي الفعال من اجل تحفيز العرض الانتاجي الوطني مؤديا لرفع النمو الاقتصادي فهو يساهم في التأثير على القدرة الانتاجية الوطنية على المدى الطويل. ويعد الهدف من الاستهلاك هو اشباع مختلف حاجات الافراد ويشكل نسبة الاستهلاك الخاص نسبة اقل من الانفاق الكلي في الدول المتقدمة بينما يكون مرتفعا في الدول النامية ويعد الانفاق الاستهلاكي من اهم المتغيرات الاقتصادية (بوالكور، 2019).

اعتمدت المعايير الدولية المستخلصة من توصيات الأمم المتحدة، في تفسير المفاهيم والمصطلحات بما يتناسب وظروف المجتمع الفلسطيني (مركز الاحصاء الفلسطيني، 2016):

1) الأسرة الخاصة: وهي المكونة من فرد واحد او عدة افراد يعيشون تحت سقف واحد

ويتشاركون توفير احتياجاتهم المعيشية.

2) رب الأسرة: هو الشخص المقيم إقامة معتادة مع الأسرة ويمتلك السلطة والمسؤولية عن

تدبير الشؤون الاقتصادية.

3) استهلاك الأسرة: المتمثل في النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة

لأغراض معيشية تخصص لاستهلاك الأسرة، والسلع التي يتم استهلاكها والقيمة التقديرية

للمسكن الملك.

ولا شك ان وضع الأسر الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام له حالة خاصة بسبب الاحتلال الاسرائيلي وسياساته ما أدى إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي.

3.3.3.1.2 محددات الاستهلاك

ان طبيعة الافراد مبنية على الاستهلاك بالضرورة ولكن هذه الاستهلاك لا يكون مطلقا فانه يتأثر بعدة عوامل تحد منه مثل (صالح،2018):

- 1) السلوك النفسي للمستهلك حيثي يتأثر سلوكه الاستهلاكي نتيجة عدة امور كالتوقعات المستقبلية واسلوب الدعاية والاعلان واحتمالات تغير الدخل في المستقبل.
- 2) الثروة فكلما ارتفعت قيمة الممتلكات العقارية والاوراق المالية لدى بعض الافراد زاد ميلهم الى الانفاق وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي.
- 3) المحاكاة والتقليد حيث يحاول الافراد تقليد الاشخاص المحيطين بهم بنمط استهلاكهم حتى وان كان على حساب دخلة كاملا.
- 4) التوقعات الخاصة بالأسعار فتوقع الافراد زيادة الاسعار مستقبليا يحفزهم ويشجعهم على زيادة استهلاكهم الحالي معتمدا على طبيعة ونوع السلعة.
- 5) السياسات الحكومية فالضرائب على سبيل المثال تقلل من قيمة الدخل وبالتالي ينعكس على الاستهلاك وفرض الجمارك على الكماليات مثلا يؤدي لخفض الانفاق عليه.

وبشكل عام هناك دور كبير للسياسات المالية التي تضعها الدول لتحديد شكل واتجاه الاستهلاك والادخار لدى الاسر وافراد المجتمع ويمكن ان تكون هذه السياسات توسعية تتمثل في زيادة النفقات العامة او تقليص الايرادات من طريق تخفيض الضرائب المختلفة او تقليص الايرادات غير الضريبة

وتستخدم عند الحاجة لتحفيز النشاط الاقتصادي والحد من التراجع في الاداء الاقتصادي عندما يعاني الاقتصاد الوطني من التراجع وقد تكون هذه السياسات هي سياسات مالية انكماشية تستخدم للحد من التضخم وضبط النشاط الاقتصادي المتسارع (عبد الرزاق، 2016).

4.3.3.1.2 أثر الاستهلاك على الاقتصاد الفلسطيني

يعتبر الاستهلاك أحد أهم مكونات الناتج القومي الاجمالي ويعتمد بشكل كبير على عدة عوامل من أهمها الدخل فحين يكون الدخل منخفض تستهلك العائلة كل الدخل اما في حاله زيادة الدخل فانه من الممكن فرز جزئ من هذه الدخل للادخار الذي تختلف نسبته بين المجتمعات التي يميل بعضها للاستهلاك والاخر للادخار، وللاستهلاك اهمية في النمو الاقتصادي فزياده الاستهلاك تزيد الطلب مما يشجع على الانتاج وبالتالي خلق اعمال جديدة (غيث، 2016).

4.3.1.2 مؤشر التغير في الأسعار (الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمنتج)

1.4.3.1.2 مقدمة

ان الاسعار ودراساتها تشكل محورا مهما في مجال الاقتصاد ولا بد للباحث في هذه المجال ان يعي المفهوم العام للسعر والذي يعرف على انه القيمة النقدية المساوية لوحدة السلعة او الخدمة والتي تمثل القيمة السوقية لها وتتشكل هذه القيمة من تبادل السلع والخدمات في الاسواق التجارية موازية مدى الاستفادة من تلك السلع والخدمات بالنسبة للمستهلك. ويعتمد تحديد الاسعار على النهج الاقتصادي الذي تتبعه الدولة فالدول الرأسمالية تحدد فيها الاسعار بشكل كبير من قبل المؤسسات في ظل الاعتبارات الاقتصادية وظروف السوق التي تعمل بها وليست تبعا للاعتبارات المرتبطة بتوفير السلع والخدمات الرئيسية التي يحتاجها المواطنون، اما في الدول الاشتراكية فان للسعر مكانة مهمة في

العملية التخطيطية كونه يتحدد ضمن تصور مركزي يخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية فهو يحدد بكمية العمل المجرد المصروف على انتاج السلع (الطائي،2020).

والمفترض بالسعر ان يكون معادلا للمنفعة التي يتحصل عليها المستهلك من شراءه لتلك السلعة او الخدمة لكن وبشكل عام فان تحديد قيمة السلعة او الخدمة بشكل دقيق يكون صعبا نظرا لاعتبارات وعوامل عديدة منها (سمارة،2011):

- 1) العوامل الجغرافية والمكانية فقد نلاحظ تغير في الاسعار لنفس السلعة من مكان لأخر بنفس الدولة او البلد ويسبب هذه الفروقات السبب الجغرافي حيث ان كلما كانت المنطقة أقرب الى منطقه الانتاج قلت معها تكاليف النقل فيقل السعر على عكس المناطق البعيدة.
- 2) عوامل موسمية حيث تتغير اسعار كثير من السلع والخدمات في فصول من السنة عن اسعارها في الفصول الاخرى ويعود السبب لاختلاف تأثير البيئة على المنتجات الزراعية واختلاف مصدر السلعة ان كان محليا او مستوردا.
- 3) مكان عرض وبيع السلعة، قد يختلف سعر سلعة معينة في المنطقة الواحدة باختلاف مكان البيع فاذا بيعت في محلات تجارية صغيرة فان سعرها سيكون مغايرا لسعر البيع في المحال الكبرى.
- 4) استخدام السلعة، هناك فارق بين سعر السلعة التي تباع على شكل مادة نهائية وسعرها حال كونها مادة وسيطة تدخل في عملية الانتاج.
- 5) المرحلة التي يتحدد فيها السعر، فسعر المنتج للمستهلك يختلف عن سعر الجملة.
- 6) المواصفات والجودة.

(7) السياسات الاقتصادية كالسياسة الضريبية والجمركية والتي تؤثر بشكل مباشر على الاسعار والقوة الشرائية، فضرائب الدخل من شأنها ان تؤثر على القوة الشرائية المتاحة للأفراد كونها تحجب جزء منها من التداول.

(8) سياسة الدعم الحكومي والتي تعتبر اجراء سياسيا اقتصاديا معتمدة على اساليب عديدة كمنح اعفاءات ضريبية بشكل غير مباشر.

وتعتبر الاسعار للباحثين اقتصاديا من اهم المؤشرات الاقتصادية في جميع الدول بغض النظر عن نظامها الاقتصادي فهي تستخدم في مجالات واسعة في الاقتصاد القومي كما تلعب الاسعار دورا أساسيا في نمط واتجاهات التجارة الدولية وتستترشد بها غالبية الدول النامية والمصنعة على حد سواء في وضع توزيع اقتصادي لاستثماراتها المختلفة، كما تعتمد هذه الدول على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وكذلك تكاليف المعيشة في تعديل وتحديد الرواتب والأجور. ونظرا لما للأسعار من اهمية كبيرة تقوم الأجهزة الإحصائية والمؤسسات المختصة الأخرى في مختلف الدول بجمع بياناتها ودراساتها بصورة دورية للسلع المختلفة المتداولة في أسواقها المحلية بصورة خاصة بالإضافة إلى واقع الأسعار في البلدان المجاورة والدول الأخرى (عليان، 2018).

2.4.3.1.2 تعريف الارقام القياسية

ومن هنا نأتي الى مفهوم الارقام القياسية والتي هي عبارة عن نسبة مئوية تعبر عن القيمة الظاهرة من سنة معينة بدلالة قيمتها في سنة اخرى تعتبر اساسا للقياس وهي تستعمل كأداة لقياس التغيرات على القيم الظاهرة من زمن الى اخر وتعتبر الارقام القياسية من اكثر المقاييس الإحصائية شيوعا في التعبير عن البيانات الاقتصادية وخاصة ما يتعلق منها بالأسعار، وان من اهمية هذه الارقام هي

مقارنة التغيرات التي تحصل خلال سلسلة من الزمن كالتغيرات التي تحدث على قيم اسعار سلع المستهلك والانتاج ومن الامثلة على هذه الارقام الرقم القياسي لأسعار الجملة والانتاج الصناعي او الزراعي والرقم القياسي لأسعار المفرق والتي تعبر مفيدة حيث تستعمل لتقليص قيم الدخل النقدي وتحويلها الى قيم محسوبة على اساس اسعار ثابتة وصولا الى حساب الدخل الحقيقي ويتم تركيب الارقام القياسية من خلال عدة خطوات:

- (1) اختيار السلع او المفردات.
 - (2) اعطاء كل سلعة حجما او وزنا يتناسب مع اهميتها ومقدار استهلاكها.
 - (3) تحديد سنة للأساس تستعمل كأساس وقاعدة للمقارنة ويشترط ان تكون سنة عادية خالية من الحروب والتقلبات الاقتصادية واي احداث استثنائية.
- ويتم حساب الرقم القياسي عن طريق مقارنة قيم الظواهر في سنوات المختلفة على اساس نسبة مئوية من قيمتها في سنة الاساس (خصاونة، واخرون 2014).

3.4.3.1.2 انواع واشكال الارقام القياسية

ومن اشكال الارقام القياسية وانواعها ذات الاهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي له اهمية بالغة كونه مؤشر اقتصادي يستخدمه الاقتصاديون ومتخذي القرار وهو " مؤشر احصائي يعكس مقدار التغير النسبي في اسعار السلع والخدمات التي تمثل الاستهلاك الخاص لمعظم المستهلكين بالمجتمع وذلك خلال فتره زمنية يطلق عليها فتره المقارنة حيث تتسب اسعارها الى فتره اخرى يطلق عليها فتره الاساس " (النابت، 2017).

ومن الاشكال الاخرى للأرقام القياسية هو الرقم القياسي للإنتاج الذي " يعبر عن التغيرات التي تحدث في كميات الانتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد القومي او بالنسبة لقطاع او صناعة منفردة من القطاعات او الصناعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي وذلك خلال فترة معينة قد تتحدد بسنة او بعدة سنوات، الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك بين فترة زمنية تسمى فترة المقارنة وبين فترة أخرى تسمى فترة الأساس". وتستخدم الارقام القياسية العامة للأسعار لقياس التغير في المستوى العام لها وهو التغير في اسعار السلع والخدمات اما بنقصان او زيادة وعند زيادة المستوى العام للأسعار فان ذلك يؤدي الى ظهور حالة من التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود (مركز الاحصاء الفلسطيني، 2018).

4.4.3.1.2 التضخم

ان معظم اقتصادات البلدان النامية تعاني من مشكلة التضخم والذي ينتج عنه مشاكل عديدة كزيادة الانفاق العام الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني والتضخم بمفهومه العام يعبر عنه بزيادة التدريجية للمستوى العام للأسعار خلال فترة معينة تنخفض خلالها القوة الشرائية لوحدة النقد وهو ينتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، بمعنى اخر هو زيادة كمية النقود وتقل معها قيمتها، وهو ارتفاع ملموس ومستمر في المستوى العام للأسعار ويجب التنويه الى ان ارتفاع الاسعار بشكل مفاجئ بسبب ظروف طارئة لا يمكن اعتباره تضخما لأنه بمجرد انتهاء هذه الظروف تعود الاسعار لمستواها الطبيعي ولا يشترط في حالة التضخم ان ترتفع جميع الاسعار للسلع بنفس النسبة (مهران، 2020).

ويمكن تقسيم انواع التضخم الى (العبادلة،2020):

1) انواع من حيث الحدة كالتضخم الجامع وهو أكثر انواع التضخم ضررا على الاقتصاد وهو المتمثل في زيادة الكبيرة في الاسعار تتبعها زيادة مماثلة في الاجور تزيد من تكاليف الانتاج مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار مرة اخرى وهكذا، والتضخم المعتدل الذي تعد نتائجه اقل خطورة على الاقتصاد الوطني من التضخم الجامع ويكون فيه الارتفاع العام لمستوى الاسعار بدرجة اقل من الاخير. ومن انواع التضخم من حيث الحدة ايضا هو التضخم البطيء او الزاحف والذي يكون ارتفاع الاسعار فيه على مدى طويل نسبيا وبوتيرة بطيئة ضمن حدود 2% سنويا وتكون حدته اقل من باقي الانواع لأنه يأتي على شكل ارتفاعات صغيرة.

2) التضخم من حيث اشراف الدولة على الاسعار ويتكون هذه التضخم من ثلاثة انواع وهي التضخم الظاهر او التضخم الطليق ويحدث دون تدخل من السلطات والتضخم المكبوت الذي تتدخل فيه الحكومة لمنع ارتفاع الاسعار خاصة بالسلع الاستهلاكية الاساسية في فترة معينة والنوع الثالث والاخير من هذه الانواع هو التضخم الكامن وفي هذا النوع تتدخل السلطات لتسيير حركة الاسعار متخذة مجموعة من الاجراءات لوضع حد اقصى للأسعار.

3) التضخم من حيث مصدر الضغط التضخمي كالتضخم الناشئ عن التكاليف نتيجة ارتفاع تكلفة عناصر الانتاج، والتضخم الناشئ عن الطلب ويحدث عند تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي لفترة طويلة من الزمن والتضخم الاخير هو التضخم المستورد والذي تعاني منه الدول الصغيرة والنامية التي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج فارتفاع الاسعار في الدول المصنعة يؤدي لزيادة الاسعار في هذه الدول مما يؤدي الى التضخم.

يعد التضخم في فلسطين من المعدلات المتدنية نسبيا مقارنة بالدول الإقليمية والعالمية وإن مستويات هذه التضخم تختلف بالصفة الغربية عن قطاع غزة، فالصفة الغربية تتأثر بالأسعار في السوق العالمي وفي اسرائيل بشكل أكبر من قطاع غزة بسبب الحصار الذي يعيشه القطاع ومعاناته من ضعف حركة البضائع دخولا وخروجا (العيد، 2021).

وكون التضخم من ابرز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول فإنه لابد من تسليط الضوء على عدد من اثاره منها تأثيره على النمو الاقتصادي، فالتضخم يؤدي الى ارتفاع الاسعار وتدهور قيمة النقود وبالتالي تحطيم القيم الادخارية ويضر بأهم الدعائم التمويلية للتنمية الاقتصادية، ومن اثار التضخم على الصادرات والواردات انه يؤثر سلبا على التصدير كونه يزيد من تكلفة الانتاج وإن ارتفاع اسعار المنتجات المحلية تدفع المجتمع الى اللجوء الى السلع المستوردة الارخص ثمنا وبالتالي وبشكل عام تقل صادرات هذه البلد وتزداد وارداته (ابو رمضان، 2016).

5.3.1.2 مؤشر الدخل (الدخل القومي والنااتج المحلي)

1.5.3.1.2 مقدمة

ان لتحديد مفهوم الدخل اهمية كبيرة في دراسات الضريبة كي لا تشمل الضريبة بعض الاموال التي لا تعد من الدخول وكي لا تتهرب بعض العناصر التي تعد من الدخول لذلك فالدخل لغة هو كل ما يحصل عليه او يدخل على الفرد من عملة او ممتلكاته من مردود مادي ، وعلى الرغم من ان مصطلح الدخل يتم استعماله كثيرا الا ان تعريفه اصطلاحا ليس من السهل تحديده على اساس معيار دقيق كونه يعبر عن عدة معانٍ ، ومن الناحية الاقتصادية يعتبر الدخل مجموع الخدمات الانتاجية الجارية التي تكتسب خلال فترة زمنية معينة، اما من الناحية الضريبية فيعرف الدخل على انه الزيادة الايجابية في ذمة الشخص خلال مدة زمنية معينة (الزبيدي، 2015).

ان احدى اهم تفرعات مصطلح الدخل والذي يشكل مؤشرا رئيسيا لرفاهية الفرد والدولة ومؤشرا للعدالة الاقتصادية والاجتماعية وهو الدخل القومي والذي ارتبط بالنمو الاقتصادي وحظي باهتمام كبير من قبل الباحثين، ويعرف الدخل القومي على انه " مجموع المتحصلات التي تقدمها عناصر الانتاج خلال العملية الانتاجية من اجور وريع وفوائد وارباح وذلك خلال فترة زمنية مدتها سنة " وينظر للدخل القومي من ناحيتين، من ناحية الناتج فيعتبر فيه الدخل القومي مجموع قيم السلع و الخدمات المنتجة خلال فتره محددة، ومن ناحية الانفاق فيكون التعريف هنا بانه ما ينفق سكان دولة معينة خلال فترة محددة (العيلة،2016).

وان من اهم اجزاء ومكونات الدخل القومي هو الناتج المحلي الاجمالي الذي يتصدر مفاهيم الاقتصاد الكلي وله اهمية كبيرة من النواحي الاقتصادية ومن هنا نتوسع في مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.

2.5.3.1.2 تعريف الناتج المحلي الاجمالي

ان الناتج المحلي الاجمالي يعكس اجمالي نشاط الدولة وادائها الاقتصادي ويعتبر الناتج المحلي الاجمالي جزءا من الحسابات القومية ويحدد إذا ما كان الاقتصاد يمر بحالة من الانكماش او التوسع ويمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بانه " مجمل القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المنتجة في فترة زمنية معينة بواسطة عناصر الانتاج الموجودة فوق البقعة الجغرافية للدولة وبصرف النظر عن ملكية هذه العناصر فيما كانت تعود للمواطنين او اجانب" (خصاونة واخرون،2018).

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي أيضا انه عبارة عن اجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فتره معينة تقدر بسنة (berzina,2012).

ويتم حساب الناتج المحلي الاجمالي من خلال ثلاثة طرق (Coyle,2015):

(1) طريقه الانتاج، يتم من خلال هذه الطريقة جمع قيمة كل ما يتم إنتاجه ثم تطرح منه قيمة

المنتجات الوسيطة للحصول على الناتج الصافي.

(2) طريقه الدخل، تتم باحتساب كل ما يحققه الافراد والشركات من دخل كأجور والارباح والربوع

وايرادات الفائدة.

(3) طريقة الانفاق، يتم فيه جمع القيمة السوقية لكل ما ينفق على المنتجات النهائية من قبل

المستهلكين والشركات تضاف اليها الصادرات وتطرح الواردات.

وبشكل عام فان جميع هذه الطرق تؤدي الى نفس القيمة الاجمالية للناتج المحلي.

3.5.3.1.2 اهمية الناتج المحلي الاجمالي وتأثيره على الاقتصاد الفلسطيني

للناتج المحلي الاجمالي اهمية بالغة فهو يلخص النشاطات الاقتصادية للمجتمع خلال مدة زمنية معينة

ويلخص ما تحصلت عليه عناصر الانتاج من عوائد من خلال مساهمتها في الانتاج المحلي ويمكن

الناتج المحلي الاجمالي من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية ولإجراء التنبؤات الاقتصادية

الهامة من خلال السلاسل الزمنية له فيساعد اصحاب القرار في تطلعاتهم وقرارتهم ويعتبر ايضا مؤشرا

اقتصاديا هاما يتم استخدامه للتحليلات الاقتصادية كاستخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي

كمقياس لمستوى المعيشة ويتم استخدام الناتج المحلي الاجمالي للمقارنة بين الدول من حيث مستوى

الاداء الاقتصادي (السلمان، وآخرون 2016).

الناتج المحلي في الاقتصاد الفلسطيني

بسبب عدم الاستقرار السياسي في فلسطين أدت الاضطرابات السياسية الى التأثير بشكل كبير وحاد على الاقتصاد الفلسطيني فكان ضعيفا وهشا لما لهذه الاضطرابات من اخفاء البيئة الاستثمارية اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد الكلي فقد مرت المشهد الفلسطيني بعدة انتكاسات خصوصا في ظل الاحتلال الاسرائيلي الذي جعل الاقتصاد الفلسطيني مرتبطا وتابعا للاقتصاد الاسرائيل، وما يثبت حقيقة ذلك هو حالات التذبذب التي مر ولا يزال يمر بها الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني بين الارتفاع والانخفاض (صبيح، وآخرون 2015).

وكمثال لما اشرنا سابقا من تأثير الاحتلال الاسرائيلي على الناتج المحلي هي الازمة المالية من التي حلت على الاقتصاد حديثا، والتي شهدت احتجازا لأموال المقاصة لأكثر من 6 أشهر متتالية، منتجة مشاكل في السيولة وتراكم في المتأخرات الحكومية، إضافة إلى الاستمرار في التوسع الاستعماري ومواصلة مصادرة المزيد من الأراضي في الضفة الغربية وعدم السماح باستغلال الموارد الطبيعية في المناطق (ج) الذي يؤدي بدوره الى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب النمو الطبيعي للسكان بوتيرة أعلى من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ودليلا على ذلك شهد الربع الأول من العام 2019 تراجعاً في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 3.3% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2018. واستمر التراجع في الربع الثاني من 2019 بنسبة 2.0% مقارنة مع الربع الأول من عام 2019 وذلك بسبب أزمة المقاصة مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي تشكل ما يقارب ثلثي إجمالي الإيرادات الحكومية (سلطة النقد، 2019).

4.1.2 المحور الرابع علاقة قانون ضريبة الدخل بالمؤشرات الاقتصادية

للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة للدولة وهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، من فرض للضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة، وتعتمد الضرائب في تحصيلها على درجة الوعي الضريبي وعلى مستوى كفاءة الجهاز الإداري الذي يعمل على التحصيل وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق اهدافها بالنسبة للاقتصاد.

1) علاقة ضريبة الدخل مع الاستثمارات الأجنبية

ان لسياسة الضريبة مساهمة هامة في تشجيع الاستثمارات من خلال عدة اساليب كتقديم الحوافز الضريبية والاعفاءات والتي تؤدي الى ضمان الاستقرار الضريبي، ولان الحوافز الضريبية لها اهمية في تشجيع الاستثمار فقد تم حدوث عدة تطورات وتعديلات على النظام الضريبي سعيا لخلق الأنشطة الاقتصادية وتشجع الادخار والنمو الاقتصادي، ومن هذه التعديلات المؤثرة هي التعديلات المتعلقة بقانون ضريبة الدخل. وللحوافز الضريبة دور في التأثير على قرار المستثمر الاجنبي من خلال تأثيرها على الايراد الحدي والتكلفة الحدية للاستثمار. وللحوافز الضريبة اشكال منها الحوافز الضريبة المباشرة والتي هدفها التأثير مباشرة على قيمة الضرائب المستحقة على ارباح المستثمر (الوادية، 2018).

يمكن للدولة التدخل من خلال السياسات المالية في حالات التضخم والكساد او الركود الاقتصادي من خلال سياسة الضرائب لتأثير على مؤشر الاستثمار، ففي حالة الركود ونزول مستوى الاستثمار في الدولة يمكن تخفيض الضرائب على الاستثمارات الأجنبية وزيادة الاعفاءات والمحفزات من اجل جذب الاستثمارات والعمل على إنعاش الوضع الاقتصادي، وفي حال كانت الدولة تسعى لتخفيض الاستثمارات

الأجنبية تستطيع الدولة فرض الضرائب وتخفيف الاعفاءات المقدمة للحد من هذه الاستثمارات في الدولة (نبيل، 2016).

(2) علاقة ضريبة الدخل مع مؤشر الادخار

ان العلاقة بين ضريبة الدخل والادخار تكمن في أثر هذه الضريبة على الوضع الاقتصادي للمجتمع فنلاحظ انه كلما زاد الانتعاش الاقتصادي قلت البطالة وزادت نسبة السيولة لدى الافراد مما يشجعهم على الادخار بالفائض والعكس صحيح، وان قانون ضريبة الدخل لا شك ان له تأثيرا على مستوى السيولة من خلال النسب الضريبة التصاعدية على دخل الافراد والشركات التي تتناسب مع الشريحة الضريبية لكل من مستوى الدخل المختلفة، ويعمل ايضا على تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادخار مما يشجع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار في الاقتصاد الوطني (الفتلاوي، 2020).

تستطيع الدولة عن طريق السياسات المالية التحكم والتأثير على الادخار في حالة التضخم والكساد، ففي حاله التضخم تفعل الدولة السياسة الانكماشية عن طريق فرض الضرائب بشكل أكبر للحد من مستوى السيولة المتوفرة للأفراد مما يعمل على توجيه الافراد للتقليل من الادخار والتوجه للاستهلاك بسبب قلة الزائد من الدخل لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية الاساسية، اما في حالة الركود الاقتصادي فتسعى الدولة لسياسة التوسيع من خلال تقليل الضرائب على الافراد مما يوفر جزء من الدخل المتاح للفرد الذي بدوره يتوجه الى الطلب الاستثماري والادخار على شكل ودائع بنكية في المصارف وتشغيل الاموال للحصول على الفوائد والعوائد المادية (علي، 2021).

(3) علاقة ضريبة الدخل ومؤشر الاستهلاك

تكمن العلاقة بين ضريبة الدخل والاستهلاك كون الضريبة تؤثر بشكل مباشر على دخول الافراد وان الاستهلاك في الاصل يكون من خلال هذه الدخول فاذا كان تأثير الضريبة على الدخول بشكل كبير مال الافراد الى الترشيد من الاستهلاك والحد منه على عكس حال فيما إذا كان هذا التأثير قليلا فيميل الافراد الي زيادة الاستهلاك من حيث الاستهلاك على السلع والخدمات الاساسية والكمالية (United Nations،2019).

تلعب السياسات المالية للدولة دورا هاما في التأثير على الاستهلاك في المجتمع ففي حالة الكساد الاقتصادي التي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي الى العجز في تصريف المنتجات فتحد الشركات من انتاجها مما يؤدي بشكل غير مباشر لتقليل فرص العمل وبالتالي زيادة معدل البطالة، تتدخل الدولة بتنفيذ السياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الانفاق العام وتخفيض الضرائب ومنح اعفاءات ضريبة للأفراد مما يزيد من فائض الدخل. اما في حالة التضخم يمكن للدولة الزيادة في معدل الضرائب لتقليل الطلب الكلي على الاستهلاك وتقليل السيولة المتوفرة بيد الافراد مما يؤدي الى تقليل فائض الدخل (مصطفى،2015).

(4) العلاقة بين ضريبة الدخل ومؤشر التغير في الاسعار (الارقام القياسية)

تكشف الارقام القياسية حالة التضخم والانكماش في الاقتصاد وفي هذه الحالة يمكن لضريبة الدخل والسياسات المالية التدخل في معالجة هذه الظواهر الاقتصادية من خلال فرض الضرائب بنسبة أكبر على الدخل مما يقيد جزء منه وبالتالي يقلل الاستهلاك وحدة التغير في ارتفاع الاسعار في حالة التضخم

اما في حالة الانكماش فمن الممكن للدولة اعتماد ضريبة اقل لزيادة السيولة مما يعمل على الانعاش الاقتصادي (محمود، 2017).

في حالة تضخم الاقتصاد وهو الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار يتمثل دور السياسة المالية هنا بإتباع سياسة مالية انكماشية لتخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية معتمدة على رفع مستوى الضرائب والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي تخفيض الطلب وهذا ما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار (نورية، 2018).

5) علاقة ضريبة الدخل بالنواتج المحلي

ان للضرائب المباشرة اهمية كبيرة في ايرادات الدولة حيث ان الضرائب المباشرة على الدخل تؤدي دورا كبيرا في تقدم الدولة وايراداتها وتغطية جزء من نفقات الدولة التي تسعى بها الى تقديم الخدمات للمواطنين فاذا استغلت الدولة هذه الضرائب في القنوات المناسبة سيؤدي الى تطوير وفعالية النشاط الاقتصادي وزيادة الانتاج على المدى الطويل وبالتالي ارتفاع رفاهية المجتمع وزيادة معدل دخل الفرد (حسان، 2020).

وللسياسات المالية علاقة هامة بالنواتج المحلي الاجمالي ولها تأثير كبير عليه، ففرض الضرائب او تخفيضها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والحالة الاقتصادية للدولة يؤدي الى تحسين الناتج المحلي الاجمالي عن طريق زيادة الايرادات الضريبية للدولة والتي بدورها تغطي النفقات وتزيد من معدل الدخل للفرد وزيادة رفاهية المجتمع دون التأثير على المؤشرات الاقتصادية الاخرى بالإضافة الى التحكم في مستوى خط الفقر عن طريق السياسات المساعدة لتقييد الاسعار ونسب السيولة وقيمة السلع والخدمات (الحسيني، 2016).

2.2 الدراسات السابقة

لتحقيق اهداف البحث قامت الباحثة بمراجعة الادبيات السابقة المتعلقة بالقانون موضع الدراسة ومؤشراته سواء العربية منها او الاجنبية والتي كان منها:

1.2.2 الدراسات العربية

(1) دراسة (يامين، 2019) بعنوان "دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام":

هدفت الدراسة الى التعرف على دور وطبيعة المعلومات الضريبية من حيث الافصاح والشفافية والعدالة في المعاملة في تحقيق العدالة ومعرفة ان كان لها دور في الحفاظ على المال العام، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال اختيار مجتمع الدراسة المكون من جميع مقدرين الضرائب في الضفة الغربية واختيار عينة تتكون من 36 مقدر ضريبي من بعض المحافظات كعينة للدراسة، وتوصلت الدراسة من خلال توزيع استبانة وتحليلها ان هناك دور للمعلومات الضريبية ومبدأ الشفافية والعدالة في الحفاظ على المال العام. واوصت الباحثة بضرورة بناء ثقافة التخطيط الاستراتيجي ونشره في كافة الدوائر الحكومية وضرورة الالتزام بالقوانين الموضوعة، والعمل على تشكيل فريق للتخطيط والتعاون بين دوائر ضريبة الدخل والمكلفين وممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي.

(2) دراسة (عبد الدايم، 2018) بعنوان "أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في

النظم الضريبية المطبقة في فلسطين":

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الاعفاءات الضريبية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني عام 2011 والى اهمية السياسات الضريبية في المساهمة الاقتصادية والاجتماعية وتأثير قانون ضريبة الدخل على الاهداف الاقتصادية. وللبحث في المفهوم العام للضريبة ودراسة الإعفاءات والية

احتسابها اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق توزيع استبانة على كل من المكلفين والمدققين الداخليين والخارجيين والمدراء الماليين وقامت ايضا بدراسة وتحليل الادبيات ودراسات سابقة ذات علاقة للحصول على المعلومات والاستعانة بالقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر للإعفاءات التي تمنحها الأنظمة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وانخفاض التهرب الضريبي و اوصت بالأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية عند سن القوانين الضريبية وإعادة النظر في نصوص الإعفاءات الضريبية من فترة لأخرى بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني وان يشمل قانون الإعفاءات الافراد الذين يعانون من أوضاع اجتماعية صعبة.

(3) دراسة (الوادية 2018) بعنوان "دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار":

ان التعرف على دور السياسات الضريبية الفلسطينية في تشجيع وجذب الاستثمارات هو الهدف وراء دراسة هذه السياسات لمعرفة مدى تأثيرها في خلق الاستثمارات وزيادة حجمها في فلسطين ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة والتعزيز بأرقام مزودة من المصادر الرسمية كتقارير الجهاز المركزي الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية والبنك الدولي، وتم الاستعانة بالمنهج القياسي ايضا في الدراسة وتكونت متغيراته من الاستثمار الاجمالي كمتغير تابع وكلا من الإيرادات الضريبية، التسهيلات الائتمانية، الإرجاع الضريبية وضريبة الأرباح كمتغيرات مستقلة وبسلسلة زمنية للدراسة نصف سنوية امتدت من 2005 ولغاية العام 2016 و توصل الباحث على انه وبالرغم من وجود تأثيرات إيجابية للإيرادات الضريبية على الاستثمار ورغم التحسينات على قانون الدخل الا ان النتائج لم تكن بالشكل المطلوب خصوصا في ظل الظروف الفلسطينية الخاصة من اوضاع سياسية وامنية والتي تأثر بشكل كبير ومباشر على الاستثمارات خصوصا الأجنبية منها وتؤدي الى تراجع مستويات المعيشة وتراجع مقدرة الفرد الفلسطيني على الانفاق والذي بدوره يؤثر سلبا على حجم الطلب مما

يضعف الاقبال على الاستثمار في فلسطين، وتوصل الباحث الى أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف لا زالت منخفضة على الرغم من فعالية السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار في فلسطين بناء على تحليل قوانين ضريبة الدخل. واوصى الباحث بضرورة إتباع السلطة الفلسطينية سياسات مالية توسعية، وتحفيز الإنفاق العام بشكل يؤثر إيجابياً في حصيللة الإيرادات والتي بدورها ستزيد من حجم الاستثمار ومن نمو الاقتصاد الفلسطيني ككل وضرورة وجود تنافس بين الدولة والقطاع الخاص لتحقيق استقرار اقتصادي يسمح للقطاع الخاص بالعمل وفقاً للسياسات التي تحقق رفاهية المجتمع، كما اوصى بإعادة النظر لحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(4) دراسة (جرادات, 2017) بعنوان "أثر التعديلات التي تمت على قانون ضريبة الدخل خلال عامي

2014 و 2015 على تشجيع الاستثمار وتحقيق العدالة الضريبية":

هدفت الدراسة إلى دراسة وفحص وتحليل التعديلات على قانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل في فلسطين بموجب قرار بقانون رقم 4 لعام 2004 وقرار بقانون رقم 5 لعام 2015 من الناحية النظرية والتطبيقية لمعرفة مدى تحقيق هذه التعديلات للأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتمت هذه الدراسة بأسلوب التحليل الوصفي للقوانين التي صدرت وعدلت القانون الاصلي، وإجراء المقابلات مع ذوي الاختصاص والخبرة والرجوع الى الادبيات الدراسية والدراسات السابقة، ومن ثم قام الباحث بتصميم استبانة وتحليلها. وتوصلت الدراسة ان قيام المشرع بإعفاء ارباح الاسهم والسندات واخضاع أسهم وسندات الاكتتاب التأسيسية للضريبة أصبح غير مشجع للاستثمار داخل فلسطين، وان اخضاع نسبة 10 % على ارباح الشركات المساهمة سواء كانت على شكل توزيعات او حصص ومن ثم اقتطاعها على شكل خصم مصدر عند توزيعها يؤدي الى ازدواج ضريبي والى عدم الشعور بالعدالة الضريبية

والابتعاد عن الاستثمار، وإن توسيع الشرائح الضريبية يفيد أصحاب الدخل المرتفعة أكثر من أصحاب الدخل المتدنية وبالتالي تفقد الضريبة هدفها الاجتماعي الرئيسي المتمثل في اعاده توزيع الدخل بين الاغنياء والفقراء. واوصى الباحث بضرورة اعادة النظر الى التعديلات الخاصة بالإعفاءات الاقتصادية لتفادي حدوث الازدواج الضريبي، والعمل على توضيح الإجراءات الفنية في تنزيل المصاريف فيما يتعلق بالإعفاءات الجديدة التي جاء بها التعديل الضريبي، وضرورة دراسة مستويات غلاء المعيشة وقرار الشرائح الضريبة بشكل يفيد اصحاب الدخل المتدنية ومراعات المقدرة التكلفة لأصحاب الدخل العالية.

5) (الهيمني، 2017) "التخطيط الاستراتيجي لدى ضريبة الدخل وعلاقته بتوسيع القاعدة الضريبية دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية":

هدفت الدراسة من خلال هذا البحث الى الالمام بموضوع التخطيط الاستراتيجي لدى ضريبة الدخل ومدى واقعيته ومقدار تنفيذ هذا التخطيط، وتقديم عرض نظري عن الوضع المالي لفلسطين والنظام الضريبي السائد فيها والتعرف على وسائل توسيع القاعدة الضريبة وتبيين العلاقة بينها وبين التخطيط الاستراتيجي. قامت الباحثة باتباع المنهج الوصفي التحليلي بتوزيع استبانة على موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية الحاصلين على صالحيات مأمور تقدير والبالغ عددهم 135 موظفاً، وأظهرت نتائج تحليل الاستبانة أن درجة ممارسة التخطيط الاستراتيجي في ضريبة الدخل متوسطة، وأنه يوجد علاقة طردية بين كل من تحليل البيئة الخارجية والداخلية والاهداف الاستراتيجية والخطة الاستراتيجية وبين توسيع القاعدة الضريبية. واوصت الباحثة بضرورة التنسيق والتعاون بين ضريبة الدخل ومؤسسات المجتمع المحلي، وعقد العديد من الدورات التدريبية للموظفين وتزويد الدوائر بكوادر ذات كفاءة والعمل على تشكيل فريق للتخطيط الاستراتيجي يشمل كل من دوائر ضريبة الدخل والمكلفين

وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، وضرورة وضع اهداف استراتيجية ورؤية واضحة لضريبة الدخل تشمل مخطط زمنيا واليات مفصلة لتنفيذ وتحقيق هذه الاهداف.

6) دراسة(حسين،2017) بعنوان " تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية دراسة قياسية للفترة (1933-2015) في الجزائر":

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين الايرادات الجبائية بمكوناتها المتعددة ومنها الضريبة على الدخل الاجمالي وارباح الشركات وبين حجم الانفاق العام في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين عام 1993 الى عام 2015. وتستمد الدراسة اهميتها من الدور المهم للجبائية في تمويل الخزينة العامة وتوزيعها بشكل عادل على شكل نفقات عمومية. تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، والاستعانة بالمنهج الاستقرائي لمعرفة درجة الترابط بين حجم الايرادات الجبائية وحجم النفقات العامة. وكان المتغير المستقل في الدراسة هو كل من (الضريبة على الدخل والضريبة على الارباح والجبائية الجمركية والجبائية البترولية) وبمتغير تابع هو النفقات العامة، وظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم التحصيل الجبائي وحجم النفقات العامة، كما وظهرت حجم المساهمة الفعالة للجبائية المتمثلة في كل من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والجبائية البترولية في تغطية النفقات العامة للدولة، وفي المقابل ضعف مساهمة الجبائية الجمركية والضريبة على ارباح الشركات في تغطية النفقات العامة.

7) دراسة (علاونة.2017) بعنوان"أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 على الخزينة العامة وكبار المكلفين":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على الخزينة العامة وكبار المكلفين، وتوضيح العلاقة بين هذه التعديلات فيما يتعلق بالإعفاءات ونسب

الشرائح وأثرها على الخزينة العامة من جهة، وبين علاقة التعديلات في الاعفاءات ونسب الشرائح الضريبية وأثرها على كبار المكلفين من جهة أخرى. تتجلى أهمية الدراسة في إبقاء المكلف على دراية باخر التطورات الخاصة بالتعديلات الضريبية ومساعدته في التكيف مع هذه التعديلات وزيادة وعيه الضريبي لما لها من أثر على حياته المعيشية. وبما يتعلق بالحكومة فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في الاستفادة من التوصيات والنتائج المترتبة على مراجعة التعديلات بحيث يمكنها من إزالة الآثار السلبية لها ومحاولة الوصول الى قانون أكثر ملائمة للوضع الفلسطيني. وقد اتبع الباحث في الوصول الى اهداف هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبانة على كل من مأموري التقدير في دوائر ضريبة الدخل الفلسطيني ومدققي الحسابات في محافظات الضفة الغربية. حيث اظهرت نتائج هذه الدراسة انه يوجد أثر متوسط لتعديلات في مجال الاعفاءات الضريبية على الخزينة العامة، وأثر مرتفع لها في مجال الاعفاءات الضريبية على كبار المكلفين، وأثر متوسط للتعديلات على الخزينة والمكلفين في مجال الشرائح والنسب الضريبية. واوصى الباحث بضرورة ان تكون التعديلات تحقق العدالة الضريبية وتلائم الاوضاع الاقتصادية ولا تضر الطبقة المتوسطة واصحاب الدخل المحدود، والاخذ بعين الاعتبار البيانات الإحصائية والاقتصادية عند اقرار تعديلات جديدة على القانون وان يتم الاهتمام بموضوع التهرب الضريبي وتشجيع المكلفين على سداد الضرائب في موعد الاستحقاق.

8) دراسة (عبد الكريم، وآخرون . 2015) بعنوان "دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام 2011

وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية.":

هدفت الدراسة الى تقييم قانون ضريبة الدخل من ناحية العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فقد قام البحث بتحليل وتقييم سياسة ونظام ضريبة الدخل وقياسها بمعايير الشفافية الدولية ومدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ومعرفة تطورات قانون الضريبة خلال السنوات السابقة ومدى

أثرها على فئات المجتمع وشرائحه. وتكمن أهمية هذه الدراسة في وصف واقع ضريبة الدخل في فلسطين من حيث الرؤية والسياسة والنصوص القانونية والاجراءات العملية ووضع النقاط الأساسية للقضايا الخلافية في القانون للوصول الى تحقيق الهدف من وراء هذه الدراسة في محاوله تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. قامت الدراسة بالاستعانة بعدد من الاساليب والادوات البحثية منها مراجعه الدراسات والتقارير ذات الصلة والاستعانة بالمصادر الأساسية المختصة بعرض البيانات والإحصائيات ذات العلاقة وتحليلها مثل: وزارة المالية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل، اتحادات العمال، وقامت بإجراء مقابلات مع المؤثرين والمتأثرين من ذوي العلاقة. وتوصلت الدراسة الى عدم نجاح قانون ضريبة الدخل في تحقيق التوازن المطلوب بين الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية بسبب عدم توسيع الوعاء الضريبي واستمرار القانون بالتركيز على المكلفين التقليديين (كبار المكلفين) وأصحاب الدخل الثابتة (الموظفين) وعدم مراعاة الحالة الاجتماعية والوضع الاقتصادي لهم عند منح الاعفاء السنوي، واستنتج ان القوانين السابقة كانت انسب لتطبيق العدالة الاجتماعية وأن زيادة عدد الشرائح يؤدي إلى تحسين مستوى العدالة الاقتصادية والاجتماعية ولاحظ ارتفاع العبء الضريبي في فلسطين مقارنة مع الدول المجاورة. وكانت التوصيات انه من الضروري أن تتم إعادة النظر في السياسة والقاعدة الضريبية بحيث يتم توجيهها لزيادة اعتمادها وتركيزها على الدخل والثروات والأنشطة الاستثمارية التي تحقق مكاسب كبيرة وسريعة، وتخفيف العبء والتركيز على الدخل المنخفضة والسلع والخدمات الأساسية والضرائب غير المباشرة، وإعادة النظر في عدد الشرائح الضريبية والعمل على زيادتها لتصل إلى 5 شرائح بدل 3 وزيادة الإعفاءات للفئات الأقل دخلاً والمنشآت العاملة في الأنشطة الإنتاجية والمناطق الجغرافية النائية.

9) دراسة (الدودة ، 2011) بعنوان "الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007)":

هدفت الدراسة الى توضيح مفهوم وأشكال الاستثمار الاجنبي والى تسليط الضوء على قوانين تشجيع الاستثمار والعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسة وبين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة معتمدا الاسلوب النظري الوصفي التحليلي وقد توصل الي وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لعدم الاستقرار السياسي وعجز الموازنة على الاستثمارات الاجنبية وتوصل ايضا لارتباط الاستثمار الاجنبي بشكل كبير مع زيادة حجم السكان وان تدفق الاستثمار الاجنبي ما زال محدودا قياسا لحجم وحاجة الضفة والقطاع. واوصى الباحث بناء على ما توصل اليه بضرورة تعزيز وتقوية دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني من خلال التخطيط السليم لجذب الاستثمارات الاجنبية وتبسيط الاجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار وضرورة المراجعة الدائمة لمختلف التشريعات لتحقيق انسجام جيد مع التطورات الحاصلة وتحقيق الشفافية والوضوح في اللوائح التشريعية، كما اوصى ايضا بضرورة توفير اسواق مالية نشطة لتشجيع الاستثمار غير المباشر.

1) (DERSO-2019)"The Effect of New Income Tax Reform /2016 on Employee's Disposable Income Income Tax Liability and Income Inequality Reduction Employees in ADDIS ABABA"

يهدف هذا البحث لشرح أثر قانون ضريبة الدخل رقم 979/2016 على دخل الموظفين في أديس أبابا وتوضيح أوجه المفارقة بين دخل الموظفين قبل وبعد القانون ومعرفة أثر القانون على مدى الالتزام الضريبي والتفاوت في الدخل بين شرائح الموظفين أصحاب الدخل المرتفع والمنخفض. تم استخدام طريقة البحث الكمي في هذه الدراسة حيث تم جمع بيانات الكترونية عن طريق البريد الإلكتروني وبيانات ورقية من 1120 موظفًا من 8 شركات عامة وخاصة مختلفة في أديس أبابا، في الفترة ما بين شهر 10 لعام 2018 الى شهر 5 لعام 2019. وقد لاحظ الباحث ان هناك زيادة على دخل الموظفين لكن في المقابل كانت هناك انخفاض في الالتزام الضريبي وانخفاض في الإيرادات الضريبة ايضا وان القانون لم يؤثر بشكل كبير على الحد من عدم المساواة وتحقيق العدالة الاقتصادية. واوصى الباحث الحكومة وصناع السياسات بالتفكير في مراجعة التعديلات المتعلقة بالحد الأدنى للدخل الخاضع للضريبة وتوسيع شريحة المكلفين ودعى الحكومة الى فرض قانون الضرائب على أصحاب الأملاك من اجل توزيع العبء الضريبي، وانه يجب تنظيم القوانين المتناثرة لإعلان ضريبة الدخل ولوائحها وتوجيهاتها وتدوينها لإدارتها وجعلها مفهومة وأكثر وضوحا.

2) (Todorović, 2019)"The Relationship Between Direct Taxes and Economic Growth in OECD Countries"

هدفت الدراسة الى تحديد العلاقة بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث قامت بتحليل أشكال الضرائب مثل ضريبة الدخل الشخصي والضريبة على الشركات والاملاك وعلاقتهم المحتملة مع النمو الاقتصادي الذي يقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما وهدفت الدراسة لتحديد ما إذا كان لنمو الإيرادات الضريبية تأثير مباشر على النمو الاقتصادي في البلدان التي تمت دراستها في الفترة ما بين 1996 الى 2016. وقام الباحث بالربط بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، من خلال تحليل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتوسط ونمو الإيرادات الضريبية للبلدان التي تم عمل الدراسة عليها بالاستدلال برسومات بيانية لكل دولة من خلال مصفوفة الارتباط ومخطط التشتت لتمثيل الترابط بين المتغيرات المختارة وقد أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الإيرادات الضريبية وضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات والناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

3) (INDONGO.2018)"An Analysis of The Impact of Taxation and Government Expenditure Components on Income Distribution in Namibi"

هدفت الدراسة الى تحليل أثر الضرائب ومكونات الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل في ناميبيا، وللوصول الى هدف هذه الدراسة استخدم الباحث منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، واستنتج الباحث أن الإنفاق الحكومي على المعاشات الاجتماعية وعلى التعليم لهما تأثير متوازن على توزيع الدخل، في حين أن الضرائب على المنتجات وضريبة دخل الشركات والجمارك

ورسوم الإنتاج لها تأثير غير متوازن ويزداد سوءاً على توزيع الدخل. واوصى الباحث بضرورة تقديم قروض التعليم العالي بدلاً من المنح لضمان استدامة صندوق المساعدة المالية لطلاب ناميبيا (NASFAF)، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند تعديل ضرائب الشركات والقيمة المضافة تجنب إقبال كاهل المستهلكين والموظفين من خلال التحول الضريبي على شكل ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وانخفاض للأجور والفوائد. واوصى ايضا بضرورة تحقيق مزيج بين المكونات الضريبية والانفاق الحكومي لتحقيق التوازن.

4) (Ibbih.Peter, 2018) "Analysis of The Determinants of Consumption in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag Approach"

هدفت الدراسة الى تحليل السلوك الاستهلاكي والعوامل التي تؤثر على قرارات الاستهلاك سواء بشكل كبير او ضعيف، وتحديد محددات الاستهلاك للأسر في المجتمع النيجيري كما بحثت الدراسة في مدى دعم السلوك الاستهلاكي للأفراد لتنبؤات نماذج الاستهلاك التقليدية. واستخدم الباحث منهج الانحدار الذاتي للوصول لهدف هذه الدراسة واختيار عينة مكونة من 500 اسرة من سكان المجتمع، واستنتج الباحث ان النمط الاستهلاكي في المجتمع يتوجه بشكل يفضل استهلاك السلع غير المعمرة والضروريات وان الافراد لا يتصرفون وفقاً لنماذج الاستهلاك الاساسية. واوصى الباحث بضرورة وجود سياسات مالية توجه الاستهلاك نحو السلع المعمرة التي تعزز تكوين الثروة والاستثمار والنمو الاقتصادي.

5) (Kalaš.Milenković,2017) "The Impact of Tax Forms on Economic Growth - Evidence from Serbia"

ان الهدف من هذه الدراسة هو إظهار أهمية الصلة بين الضرائب والنمو الاقتصادي وكيفية تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل ثلاثة أشكال ضريبية رئيسية: ضريبة الدخل الشخصي (PIT)، ضريبة دخل الشركات (CIT) وضريبة القيمة المضافة (VAT) وتأثيرها على مؤشر الاقتصاد الكلي كمنتج محلي إجمالي (GDP) في صربيا للفترة 2006-2015، حيث تم اتباع نموذج الانحدار وتعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه المتغير التابع، وان النماذج الضريبية هي المتغيرات المستقلة. استنتج الباحث وجود درجة عالية للغاية من الارتباط الإيجابي بين المتغيرات المستقلة والتابعة وهو أمر مهم من الناحية الإحصائية، كما لاحظ ان ضريبة الدخل تؤثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي لكن بوتيرة اقل من تأثير ضريبة القيمة المضافة.

6) (Gale.Samwick,2016) "Effects of Income Tax Changes on Economic Growth "

هدفت الدراسة لمعرفة أثر التغيرات في ضريبة الدخل على النمو الاقتصادي طويل الأجل ودورها في زيادة الادخار والاستثمار، وتكمن اهميتها من الدور المركزي لضريبة الدخل في تأثيرها على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية وقد تم اتباع النهج السردى للوصول لهدف هذه الدراسة من خلال سلسله من الدراسات ، واستنتج الباحث ان جميع المتغيرات الضريبة لم يكن لها نفس التأثير وان الإعفاءات والحوافز الضريبة كان لها تأثير واضح وايجابي على النمو الاقتصادي وان التخفيض الضريبي يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي من خلال حث الأفراد على العمل أكثر، واستثمار المزيد، واستنتج ايضا ان التخفيض الضريبي يزيد من دخل الفرد.

7) (Effiong. Attah, S. 2016)"Impact of Income Tax Rates on Tax Revenue in Nigeria(1986 – 2015)"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر معدلات ضريبة الدخل على الإيرادات الضريبية في نيجيريا من عام 1986 إلى عام 2015، ولتحقيق هذه الاهداف استخدم الباحث اسلوب التحليل بالمعيار الاتجاهي لمعدلات الضرائب على الإيرادات الضريبية واستنتج أن معدل ضريبة الدخل له علاقة كبيرة مع الإيرادات الضريبية ككل وان معدل ضريبة الدخل على الشركات يرتبط عكسيا مع الإيرادات الضريبية الكلية. يوصي الباحث أنه يجب توسيع قاعدة ضريبة الدخل وشرائها من أجل التقاط المزيد من العناصر الخاضعة للضريبة في شبكة الضرائب الذي سيؤدي إلى زيادة في الإيرادات الضريبية.

8) (Al zyuod,2011) "The Effect of Fiscal and Monetary Policy on Private Investment in Jordan"

هدفت الدراسة إلى اظهار أثر كل من السياسات المالية والنقدية على الاستثمار الخاص في الاردن في الفترة ما بين عامي 1980 و 2014 بهدف تقييم العلاقة بين الاستثمار الخاص وكل من الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقود، الضرائب المباشرة، الانفاق الحكومي، وسعر الفائدة. واتبع الباحث نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات واستعانت ايضا بالمنهج الوصفي التحليلي، واستنتج أن كلا من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق الحكومي والضرائب المباشرة تؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الخاص، وأنه يوجد علاقة قوية بين الاستثمار وعرض النقود حيث كلما كان هناك عرض للنقود أكثر زاد الاستثمار، واستنتج ايضا وجود علاقة بين سعر الفائدة والضرائب المباشرة على الاستثمار. واوصى الباحث بضرورة استخدام السياسات النقدية والتمويلية لتوفير مناخ مناسب يشجع على الاستثمار.

3.5.2 تعقيب على الدراسات السابقة

بعد اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة اتضح ان جميع الدراسات السابقة لها قيمة علمية عالية حيث انها ناقشت موضوع ضريبة الدخل من حيث المفهوم والأهمية والانواع وعلاقته بكل من الاستثمار الاجنبي، الادخار، الاستهلاك، الارقام القياسية، والنواتج المحلي الاجمالي وتبين انها تتفق مع الدراسة الحالية من خلال النتائج التي تم التوصل اليها في الفصل الرابع من حيث وجود أثر لضريبة الدخل على المؤشرات المتعلقة بهذه الدراسات ويتضح ذلك من خلال التالي: اوجدت الدراسة ان هناك اثر لضريبة الدخل على الاستثمار الاجنبي وتعديلاته ، فقد تبين وجود اثر لضريبة الدخل على الاستثمارات الاجنبية كما في كل من دراسة (الوادية، 2018) و(جرادات، 2017) و (الدودة، 2012)، و دراسة جردات تبين ان تعديل ضريبة الدخل في عام 2015 لم يكن ذو اثر ايجابي بما توصل اليه من خلال توزيع الاستبانة ، اما بالنسبة لمؤشر الاستهلاك فقد تبين خلال الدراسة ان هناك اثر لتغيرات القانون واثر لضريبة الدخل على هذا المؤشر كما اوضحت دراسة (الوادية ، 2018) ، (حسين، 2017) ودراسة (Ibbih. Peter, 2018) حيث ان ضريبة الدخل تؤثر على شكل وحجم الاستهلاك الخاص، اما بالنسبة للمؤشر الاقتصادي الذي يتمثل بالادخار فقد تبين وجود اثر لضريبة الدخل وتعديلاتها على هذه المؤشر كما اشارت دراسة (Gale. Samwick, 2016) حيث وضحت امكانية تاثير ضريبة الدخل على الادخار وحجم الادخار. وتبين ايضا وجود أثر لتغيير قانون ضريبة الدخل وأثر للضرائب المباشرة على الارقام القياسية في الدراسة كما تبين في دراسة (Ibbih.peter, 2018) اما بالنسبة للنواتج المحلي الاجمالي فكان هناك أثر لتغيرات ضريبة الدخل في الدراسة كما تبين في دراسة (الوادية ، 2018) ودراسة (الهيمني، 2017).

4.5.2 ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة

بما يتعلق بدراسة أثر تغيرات قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على المؤشرات الاقتصادية فقد شملت دراستي على أكثر من مؤشر اقتصادي خلال فترة تغير قانون ضريبة الدخل من عام 2011-2019 حيث انها شملت خمس مؤشرات اقتصادية ، وتم اتباع منهج التحليل الكمي في هذه الدراسة القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية (Time series Data) و تم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، وذلك عبر استخدام منهجيات الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لصياغة الإطار النظري للدراسة، والمنهج التحليلي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات للوصول الى النتائج على عكس الدراسات التي درست اثر تغير قانون ضريبة الدخل باستخدام اسلوب الاستبانة. وأنها من أوائل الدراسات التي درست أثر تغير القوانين الضريبية على المؤشرات الاقتصادية من خلال شمل فترة ما بين التعديل 2011 حتى عام 2015 وما بعده لعام 2019 وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة وتكون هذه الدراسة من الدراسات القليلة على حد علم الباحثة التي أجريت وتناولت هذا الموضوع.

الإجراءات المنهجية للبحث

1.3 مقدمة

منهجية الدراسة وإجراءاتها تعتبر محوراً أساسياً، من خلاله يتم إنجاز الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يتم الحصول عن طريقها على البيانات المطلوبة التي تضمن إجراء عملية التحليل الإحصائي؛ من أجل الوصول الى نتائج دقيقة وتفسيرها لتحقيق أهداف الدراسة.

وبناءً على ذلك يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة التي تم اتباعها، من حيث منهج الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، ومتغيراتها، وآلية قياسها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وخطوات إجراء الدراسة، ومصادر جمع البيانات. وفي نهاية الفصل سيتم عرض المعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

2.3 منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية (Time series Data) و تم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، وذلك عبر استخدام منهجيات الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لصياغة الإطار النظري للدراسة، والمنهج التحليلي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات للوصول الى النتائج.

3.3 طرق جمع البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة على النحو التالي:

المصادر الثانوية: وهي تلك المصادر التي من شأنها إثراء الدراسة وتزويد الباحثة بكل ما هو جديد، فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، من خلال استعراض الأدبيات المنشورة حول تلك المواضيع، مثل: الكتب والدوريات العلمية المحكمة، الأبحاث، الدراسات، والمقالات العربية والأجنبية منها، التي تُعنى بالشأن الاقتصادي محلياً وعالمياً، من خلال مصدرين أساسيين وهما: أولاً البيانات المنشورة في تقارير جهاز مركز الإحصاء الفلسطيني، وثانياً تقارير سلطة النقد السنوية للمؤشرات الاقتصادية.

4.3 الحدود الزمنية للدراسة

سوف تمتد فترة الدراسة من سنة اصدار قانون ضريبة الدخل في عام 2011 وتنتهي في عام 2019، بواقع 9 سنوات أربعة منها قبل اجراء التعديلات على القانون وتشمل الفترة (2011-2014) والفترة التالية للتعديلات وتتمثل (2015-2019) وتمثل فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل عام 2015.

5.3 متغيرات الدراسة وسلوكها

تتلخص متغيرات البحث بدراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين عن طريق إجراء تحليل مالي إحصائي لتوضيح ذلك الأثر، ولابد في البداية من دراسة سلوك متغيرات الدراسة التابعة خلال فترة الدراسة، وذلك بدراسة تحليلية ووصفية على التوالي.

- **المتغير المستقل:** الفترة الزمنية ما قبل وما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل لعام 2015، ويمثل هذا المتغير الوصفي وصف للفترة الزمنية بحيث تم التعبير عن الفترة الزمنية (2011-2014) بالقيمة (0) وهي تمثل الفترة قبل إجراء تعديلات قانون ضريبة الدخل، بينما تم تمثيل الفترة الزمنية (2016-2019) بالقيمة (1) وهي تمثل فترة ما بعد التعديلات.
- **المتغيرات التابعة:** وهي المؤشرات الاقتصادية التي من المتوقع أن تتأثر بالتعديلات التي جرت على قانون ضريبة الدخل في عام 2015، والتي سوف يتم الحصول عليها من تقارير سلطة النقد وتقارير مركز الإحصاء الفلسطيني، والمتمثلة ب:

1- الاستثمار الاجنبي: يعرف الاستثمار الاجنبي على أنه اي استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق عدة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لأجل محدد او لأجل طويل الامد. يبين الجدول التالي قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين خلال سنوات الدراسة (2011-2019)، يلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

جدول رقم (1.3): قيم الاستثمار الاجنبي في فلسطين خلال سنوات 2011-2019 (مليون دولار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار الاجنبي	1504.7	1463	1558	1568	1537	1701	1669	1758	1732

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى البيانات المنشورة في تقارير جهاز مركز الإحصاء الفلسطيني للمؤشرات الرئيسية لمسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين (أرصدة) في نهاية عام 2019.

www.pcbs.gov.ps

يتضح من خلال الجدول (1.3) أن قيم الاستثمار الاجنبي في فلسطين تتراوح بين (1463) مليون دولار و(1758) مليون دولار، ويتضح من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في قيمة الاستثمار الاجنبي في

فلسطين خلال الفترة الزمنية (2012-2014)، بحيث تراوحت قيم الاستثمار في تلك الفترة بين (1463-1568) مليون دولار، تلا ذلك الارتفاع انخفاض بمقدار (31) مليون دولار عام 2015، وثم تلا ذلك عدم استقرار في سلوك المؤشر بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2016-2019) بحيث تراوحت قيمة الاستثمار في تلك الفترة (1669-1758) مليون دولار.

2- الادخار (حجم الودائع البنكية): يعرف الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية على أنه مجموع جميع الودائع للأشخاص المقيمين داخل دولة فلسطين. يبين الجدول (2.3) قيمة الادخار المقاس بحجم الودائع البنكية في فلسطين خلال سنوات الدراسة (2011-2019)، يلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

جدول رقم (2.3): حجم الودائع خلال سنوات (2011-2019) (مليون دولار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الادخار	6777.01	7241.55	8022.34	8625.83	9309.58	10268.21	11588.83	11792.43	12864.01

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى تقارير سلطة النقد الاصدارات (تقرير مطلوبات وموجودات سلطة النقد

ودائع العملاء المقيمين) www.pma.ps

يتضح من خلال الجدول (2.3) ارتفاع في قيمة الادخار المقاس من خلال حجم الودائع خلال فترة الدراسة (2011-2019) وبوتيرة متزايدة لتصل لذروتها في العام 2019، بحيث تتراوح قيمة الادخار في فلسطين بين (6777.01) مليون دولار في عام 2011 و(12864.01) مليون دولار في عام 2019.

3- الاستهلاك (إنفاق الاسر): هو الاستهلاك النهائي للأسر أو الاستهلاك الخاص الذي يشمل جميع

النفقات التي سمحت بشراء السلع والخدمات لتلبية احتياجاتهم الفردية. يبين الجدول (3.3) قيمة

الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الاسر في فلسطين خلال سنوات الدراسة (2011-2019)،

ويلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

جدول رقم (3.3): الاستهلاك (إنفاق الاسر) خلال سنوات 2011-2019 (مليون دولار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستهلاك	10,202.4	10,838.5	11,879.8	12,476	12,348.3	13,534	14,301.8	14,468.1	15,427.9

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى تقارير سلطة النقد (البيانات السنوية للمؤشرات الاقتصادية 1995-

2020 الاستهلاك الخاص للأراضي الفلسطينية) <https://www.pma.ps>

يتضح من خلال الجدول (3.3) ارتفاع في قيمة الاستهلاك خلال فترة الدراسة (2011-2019) وبوتيرة

متزايدة بشكل عام لتصل لذروتها في العام 2019 حيث بلغت قيمة الاستهلاك في ذلك العام

(15427.9) مليون دولار، ويظهر من خلال البيانات أن قيمة الاستهلاك في السنة الأولى من الفترة

الزمنية (10202.4) مليون دولار، تلا ذلك ارتفاع بوتيرة متزايدة حتى عام 2014 لتتخفض في العام

التالي (2015) بمقدار (127.7) مليون دولار عما كانت عليه في عام 2014، في حين ارتفعت قيمة

الادخار وبشكل تدريجي من العام 2015 وحتى نهاية الفترة.

4- الرقم القياسي للأسعار: يعرف الرقم القياسي على أنه مؤشر إحصائي يقيس التغير النسبي الذي

طرأ على ظاهرة معينة، سعرا، كمية، قيمة أو أجرا، بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة او

مكانا جغرافيا معينة، حيث تؤخذ قيمة الظاهرة كأساس لحساب الرقم القياسي.

ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية: الرقم القياسي = (مجموع اسعار السلع في سنة المقارنة / مجموع

اسعار السنة الاساس) * 100%

تم اعتماد سنة (2015) سنة اساس وذلك لأنها تمثل السنة التي تم فيها إجراء التعديلات على قانون ضريبة الدخل، ويبين الجدول (4.3) قيم الارقام القياسية للأسعار في فلسطين خلال سنوات الدراسة (2011-2019)، ويلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

جدول رقم (4.3): الأرقام القياسية للأسعار خلال سنوات (2011-2019)

الرقم القياسي	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لأسعار المستهلك	92.69	95.26	96.91	98.59	100.00	99.78	99.99	99.80	101.38
لأسعار المنتج	94.27	96.67	97.53	98.29	100.00	101.75	102.64	104.92	104.31

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى تقارير مركز الاحصاء الفلسطيني (مسح الرقم القياسي للأسعار

(2021) www.pcbs.gov.ps

يتضح من خلال الجدول (4.3) أن الارقام القياسية لأسعار المستهلك خلال فترة الدراسة تراوحت قيمتها بين (92.69%-101.38%)، بحيث حقق الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2019 أعلى قيمة له خلال الفترة وحقق في عام 2011 أدنى قيمه له، ونلاحظ أن الارقام القياسية لأسعار المستهلك للفترة الزمنية (2011-2014) أقل من الارقام القياسية لأسعار المستهلك في الفترة (2016-2019). أما فيما يتعلق بالأرقام القياسية لأسعار المنتج، نلاحظ أن الأرقام القياسية لأسعار المنتج تراوحت بين (94.27%-104.91%)، بحيث حقق الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2018 أعلى قيمة له خلال الفترة وحقق في عام 2011 أدنى قيمه له، ونلاحظ أن الارقام القياسية لأسعار المستهلك للفترة الزمنية (2011-2014) أقل من الارقام القياسية لأسعار المستهلك في الفترة (2016-2019). وبمقارنة الارقام القياسية لأسعار المستهلك مع الارقام القياسية لأسعار المنتج، نلاحظ أن الارقام القياسية لأسعار المنتج أعلى منها لأسعار المستهلك ولاسيما في الفترة (2016-2019).

5- **الدخل (الناتج الاجمالي):** يعرف الناتج المحلي الاجمالي على أنه مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلاً) خلال مدة زمنية محددة (سنة مثلاً) ويتم احتسابه بثلاث طرق (طريقة الانفاق وطريقه القيمة المضافة وطريقة الدخل)، يبين الجدول (5.3) قيم الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين خلال سنوات الدراسة (2011-2016)، ويلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

جدول رقم (5.3): الدخل (الناتج المحلي الاجمالي) 2011-2019

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدخل	11186.1	12208.4	13515.5	13989.7	13972.4	15405.4	16128.0	16276.6	17133.5

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات المنشورة في تقارير سلطة النقد والمتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية في فلسطين عام 2005-2020 بيانات سنوية <https://www.pma.ps>

يتضح من خلال الجدول (5.3) ارتفاعاً في قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة (2011-2019) وبوتيرة متزايدة بشكل عام لتصل ذروتها في العام 2019 حيث بلغت قيمة الدخل في ذلك العام الى (17133.5) مليون دولار، فنلاحظ أن قيمة الدخل متزايدة وبشكل مستمر خلال الفترة (2011-2014)، تلا ذلك انخفاضاً في عام 2015 بمقدار (17.3) مليون دولار، ويلي ذلك الانخفاض ارتفاعاً آخر وبوتيرة متزايدة حتى نهاية فترة الدراسة.

6.3 المعالجة الاحصائية

للإجابة عن فرضيات الدراسة، تم استخدام اساليب تحليل البيانات المقطعية (Cross-sectional Data)، ذلك لان طبيعة الفرضيات تختص بدراسات الفروق في قيمة المؤشرات الاقتصادية بين مجموعتين من الزمن، الأولى وتمثل فترة ما قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل عام 2015 وهي الفترة (2011-2014)، والفترة الزمنية الثانية وتمثل فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل وهي الفترة

(2015-2019)، وقبل تحديد الاساليب والاختبارات الاحصائية التي سوف تستخدم في الاجابة عن اسئلة وفرضيات الدراسة، لابد أن نتأكد أولاً ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي ام لا، إذ يعتبر التوزيع الطبيعي من أهم الفروض لإجراء العديد من الاختبارات ولا سيما ان كان حجم العينة أصغر من (30) مشاهدة كما هو الحال في هذه الدراسة، حيث تبلغ عدد المشاهدات (9) مشاهدات، وللتحقق من ذلك سوف يستخدم اختبار شبيرو-ويلك (Shapiro-Wilk test) لاختبار اعتدالية البيانات بالاعتماد على المتغير المستقل والمتمثل بالفترة الزمنية قبل وما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل كما هو موضح في جدول (6.3).

جدول رقم (6.3): نتائج اختبار شبيرو-ويلك (Shapiro-Wilk test)

المؤشرات الاقتصادية		قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2014-2011)		بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2019-2015)	
		قيمة Z	الدلالة الاحصائية	قيمة Z	الدلالة الاحصائية
الاستثمار الاجنبي		0.914	0.503	0.882	0.137
الادخار (حجم الودائع البنكية)		0.972	0.851	0.967	0.857
الاستهلاك (إنفاق الاسر)		0.963	0.801	0.975	0.909
الرقم القياسي لأسعار المستهلك		0.988	0.949	0.682	0.006
الرقم القياسي لأسعار المنتج		0.926	0.569	0.962	0.821
الدخل (الناتج المحلي)		0.946	0.692	0.953	0.756

من خلال النتائج الواردة في جدول (6.3)، يتضح أن قيمة الدلالة الاحصائية لجميع المؤشرات الاقتصادية (الاستثمار، الرقم القياسي لأسعار المنتج، الادخار، الاستهلاك، الدخل) في كل فترة من الفترات الزمنية (قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2014-2011)، بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2019-2015)) المراد دراسة الفروق تبعا لها أكبر من مستوى الدلالة (0.05) عدا مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يعني ذلك أن توزيع البيانات لهذه المؤشرات يتبع التوزيع الطبيعي عدا

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر الاستثمار الاجنبي، وبذلك سيتم استخدام الاختبارات المعلمية واللامعلمية (Parametric and non-Parametric Test) للإجابة عن فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الاستعانة بالمقاييس والاختبارات الإحصائية التالية:

1- الإحصاء الوصفي: وذلك باستخدام جداول التوزيعات التكرارية لوصف البيانات. كذلك تم الاستعانة بمقاييس النزعة المركزية (خاصة الوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (خاصة الانحراف المعياري).

2- الإحصاء الاستدلالي: تم استخدام الاختبارات الاحصائية التالية للإجابة عن فرضيات الدراسة:

أ- الاختبار المعلمي مان-وتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney U)، لاختبار ما إذا كان هنالك فرق ذو دلالة إحصائية في قيمة المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 للمؤشرات التي لا تتوزع احدى فئات المتغير المستقل فيها توزيعا طبيعيا (الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

ب- الاختبار المعلمي "ت" للعينات المستقلة (Independent Sample T-test)، لاختبار ما إذا كان هنالك فرق ذو دلالة احصائية في قيمة المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 للمؤشرات التي تتوزع فئتي المتغير المستقل فيها توزيعا طبيعيا (الاستثمار الاجنبي، الرقم القياسي لأسعار المنتج، الادخار، الاستهلاك، الدخل).

ت- لتحديد حجم الأثر للمتغير المستقل والممثل بالفترة الزمنية (2011-2019) والتي تم تصنيفها الى فئتين (الاولى فترة ما قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)، والثانية فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019) على المتغير التابع والممثل بالمؤشرات الاقتصادية تم استخدام مربع إيتا (Eta Square).

الفصل الرابع

تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

1.4 مقدمة

بالاستناد إلى ما تم عرضه في الفصل السابق المتعلق بمنهجية الدراسة، يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها، في دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (2011-2019)، يحتوي هذا الفصل على بندين: الأول المتعلق باختبار فرضيات الدراسة الخمسة، والثاني متعلق بالإجابة عن أسئلة الدراسة من أجل الوصول إلى النتائج، وذلك ليتسنى مناقشتها والتوصل إلى التوصيات المناسبة في الفصل اللاحق.

2.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الأولى

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الأولى على " لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015"

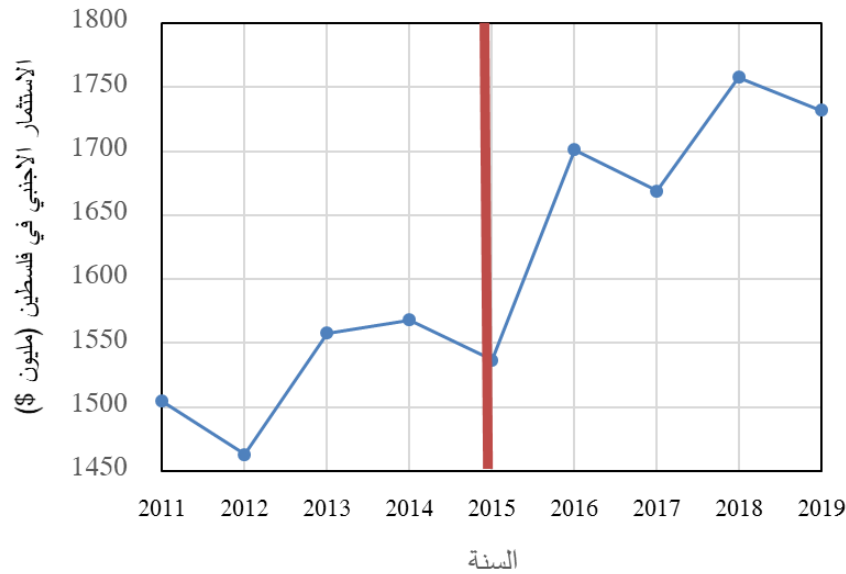
للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent sample t-test)، كما هو موضح في جدول رقم (1.4)، حيث أكدت النتائج على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في متوسط قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 ومتوسط قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين بعد التعديلات قانون

ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.013) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) α ، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، ويشير ذلك إلى وجود أثر إيجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين بعد التعديل في الفترة الزمنية (2015-2019)، ونلاحظ أن قيمة الاستثمار بعد تعديلات قانون الضريبة الدخل أعلى منها قبل التعديلات بمقدار (155.97) مليون دولار، والذي يعكس نسبة تغير عالية في قيمة الاستثمار الاجنبي بعد التعديلات والتي بلغت (10.24%).

جدول رقم (1.4): نتائج اختبار الفرق في قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015.

اختبار "ت"	الاختبار	الاختبار	متوسط الحسابي	حجم العينة	فئات المتغير المستقل
0.013	-3.413	48.94	1523.43	4	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)
		86.31	1679.40	5	بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)

من خلال النتائج الواردة في الشكل (1.4) ومن خلال تتبع قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين خلال فترة الدراسة (2011-2019)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة بشكل عام في قيمة الاستثمار الاجنبي خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (2011-2014) لتصل ذروة الارتفاع في عام 2014، بحيث بلغت قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين (1568) مليون دولار في ذلك العام، أما فيما يتعلق بفترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)، يتضح من خلال النتائج ارتفاع في قيمة الاستثمار خلال عامي (2015-2016)، تلا ذلك انخفاض في العام 2017 بمقدار (32) مليون دولار، وارتفاع في عام 2018 بمقدار (89) مليون دولار، في حين انخفضت قيمة الاستثمار في فلسطين في عام 2019 بمقدار (26) مليون دولار عما كانت عليه في العام 2018.



الشكل (3) رقم (1.4): قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين خلال الفترة (2019-2011).

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel.

2.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثانية

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الثانية على " لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015"

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent sample T test)، كما هو موضح في جدول رقم (2.4)، حيث أكدت النتائج على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في متوسط قيمة الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 ومتوسط قيمة الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية بعد التعديلات قانون ضريبة الدخل، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.003) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير الى وجود أثر ايجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الادخار المقاس من خلال حجم الودائع

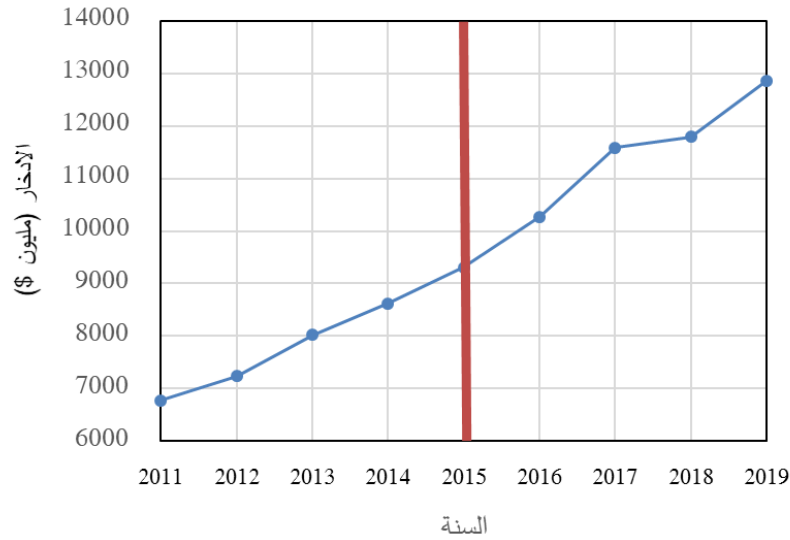
البنكية في فلسطين بعد التعديلات في الفترة الزمنية (2015-2019). ويتضح من خلال النتائج أن متوسط الادخار في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (2015-2019) أعلى من متوسط الادخار قبل التعديلات خلال الفترة (2011-2014) بمقدار (3497.93) مليون دولار، والذي يعكس نسبة تغير عالية في متوسط قيمة الادخار بعد التعديلات، حيث بلغت نسبة التغير (45.63%).

جدول رقم (2.4): نتائج اختبار الفرق في قيمة الادخار المقاس من خلال حجم الودائع

البنكية في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015

اختبار "ت"		الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	حجم العينة	فئات المتغير المستقل
الدالة الاحصائية	قيمة الاختبار				
0.003	-4.701	820.31	7666.68	4	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2014-2011)
		1388.05	11164.61	5	بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2019-2015)

من خلال النتائج الواردة في الشكل (2.4) وتتبع الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين خلال فترة الدراسة (2011-2019)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة في قيمة الاستثمار خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (2011-2014) لتصل ذروة الارتفاع في عام 2014، بحيث بلغت قيمة الادخار في فلسطين (8625.83) مليون دولار، أما فيما يتعلق بالفترة الواقعة بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)، يظهر ارتفاع تدريجي وبوتيرة مستمرة في قيمة الادخار لتصل قيمته في نهاية الفترة (12864.01) مليون دولار، إضافة الى ذلك نلاحظ أن نسبة التغير الأعلى في قيمة الادخار بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل كان في عام 2017 حيث بلغت نسبة التغير في قيمة الدخل عن السنة السابقة (12.9%)، والأقل في سنة 2018 بحيث بلغت نسبة التغير (1.76%) عن السنة السابقة (2017).



الشكل (4) رقم (2.4): الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين خلال الفترة (2019-2011).

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel.

3.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثالثة

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة على " لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

($\alpha=0.05$) في قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الاسر قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة

الدخل في العام 2015"

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent sample T

test)، فتوضح النتائج الواردة في جدول رقم (3.4) على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى

دلالة ($\alpha=0.05$) في متوسط قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الاسر قبل تعديلات قانون

ضريبة الدخل في العام 2015 ومتوسط قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الاسر بعد التعديلات

قانون ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.008) وهي أقل من مستوى دلالة

($\alpha=0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، وذلك يشير الى وجود أثر ايجابي لتعديلات قانون

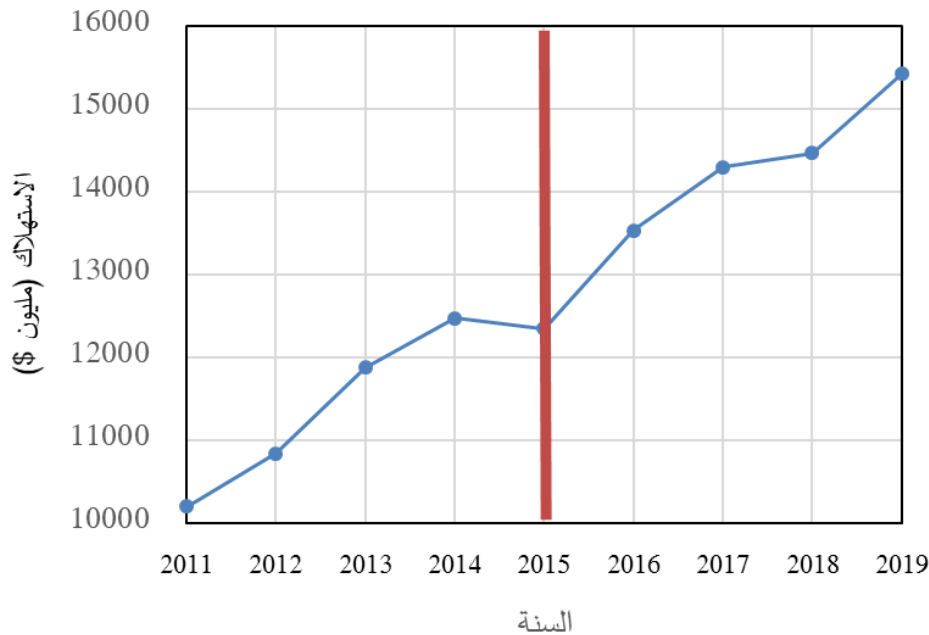
ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الاستهلاك المقاس من خلال انفاق الاسر في فلسطين بعد تعديلات القانون خلال الفترة الزمنية (2015-2019). إضافة الى ذلك يتضح من خلال النتائج أن متوسط الاستهلاك في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (2015-2019) أعلى من متوسط الاستهلاك خلال الفترة (2011-2014) بمقدار (2666.85) مليون دولار، وهذا يشير الى نسبة تغير جيدة في متوسط الاستهلاك في فلسطين بعد التعديلات، إذ بلغت نسبة الارتفاع في متوسط قيمة الاستهلاك (23.50%).

جدول رقم (3.4): نتائج اختبار الفرق في متوسط قيمة الاستهلاك المقاس من خلال انفاق الاسر في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015

فئات المتغير المستقل	حجم العينة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار "ت"	
				قيمة الاختبار	الدلالة الاحصائية
قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)	4	11349.17	1020.98	-3.680	0.008
بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)	5	14016.02	1150.33		

من خلال النتائج الواردة في الشكل (3.4) ومن خلال تتبع الاستهلاك المقاس من خلال انفاق الاسر في فلسطين خلال فترة الدراسة (2011-2019)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (2011-2014) لتصل ذروة الارتفاع في عام 2014 بحيث بلغت قيمة الادخار في فلسطين (12476) مليون دولار، أما فيما يتعلق بسلوك الاستهلاك خلال فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)، يظهر انخفاض بمقدار (127.7) مليون دولار في عام 2015 عن عام 2014، تلا ذلك ارتفاع تدريجي وبوتيرة مستمرة في قيمة الاستهلاك بشكل عام لتصل قيمته في نهاية الفترة (15427.90) مليون دولار، في حين يظهر هناك انخفاض في قيمة الاستهلاك

في عام 2018 بمقدار (166.30) عن قيمة الاستهلاك في عام 2017، وإضافة الى ذلك حققت قيمة الاستهلاك في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل أعلى نسبة ارتفاع في عام 2016، حيث بلغت نسبة الارتفاع (9.60%) عن قيمة الاستهلاك عام 2015.



الشكل (5) رقم (3.4): الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الاسر في فلسطين خلال الفترة (2019-2011).

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel.

4.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الرابعة

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الرابعة على " لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

($\alpha=0.05$) في الرقم القياسي للأسعار قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015"

ينبثق عن الفرضية الرئيسية الرابعة فرضيتين فرعيتين:

1.4.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الفرعية الأولى

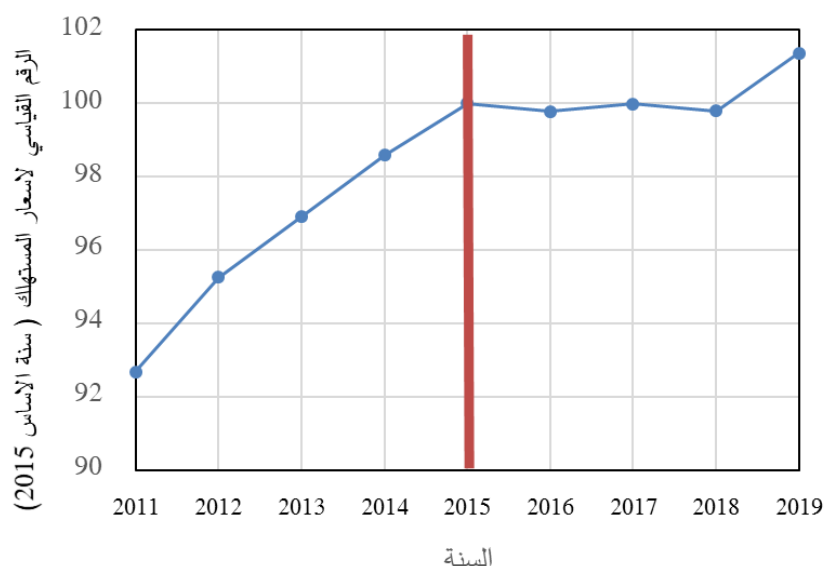
تنص فرضية الدراسة الفرعية الأولى على "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015"

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار مان-وتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney U test)، وتشير النتائج الواردة في جدول رقم (4.4) على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في متوسط قيمة الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 ومتوسط قيمة الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد التعديلات قانون ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.014) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، والتي تشير على وجود أثر سلبي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد التعديل في الفترة الزمنية (2015-2019). ويتضح من خلال النتائج أن متوسط قيمة الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (2015-2019) أعلى من متوسط الرقم القياسي للاستهلاك خلال الفترة (2011-2014) بمقدار (4.33%) بنسبة ارتفاع مقدارها (4.52%).

جدول رقم (4.4): نتائج اختبار الفرق في قيمة الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015

فئات المتغير المستقل	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار مان-وتني	
						قيمة الاختبار	الدالة الاحصائية
قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2014-2011)	4	2.50	10.00	95.86	2.51	0.00	0.014
بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2019-2015)	5	7.00	35.00	100.19	0.67		

من خلال النتائج الواردة في الشكل (4.4) ومن خلال تتبع قيمة الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال فترة الدراسة (2019-2011) وباعتماد سنة 2015 سنة أساس، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة خلال فترة ما قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2014-2011) لتصل ذروة الارتفاع في عام 2014، بحيث بلغت قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (98.59%)، أما فيما يتعلق بقيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فترة ما بعد تعديلات قانون الدخل (2019-2015)، يظهر من خلال الشكل استقرار في قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (2018-2016) بحيث تراوحت قيمته بين (99.78%) و(99.99%)، تلا ذلك ارتفاع في عام 2019 لتصل قيمته (101.38%)، إضافة الى ذلك حققت قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2019 أعلى نسبة تغير خلال فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل، إذ بلغت نسبة الارتفاع في قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018 (1.58%)، في حين كانت أقل نسبة تغير في عام 2018، إذ بلغت نسبة الانخفاض في قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (0.20%) بالمقارنة مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2017.



الشكل (6) رقم (4.4): الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال الفترة (2019-2011).

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel.

2.4.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الفرعية الثانية

تنص فرضية الدراسة الفرعية الثانية على "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في قيمة الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المنتج قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015"

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent sample T test)، كما هو موضح في جدول رقم (5.4)، حيث أكدت النتائج على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في متوسط الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المنتج قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 ومتوسط قيمة الرقم القياسي بعد التعديلات قانون ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.002) وهي أقل من مستوى

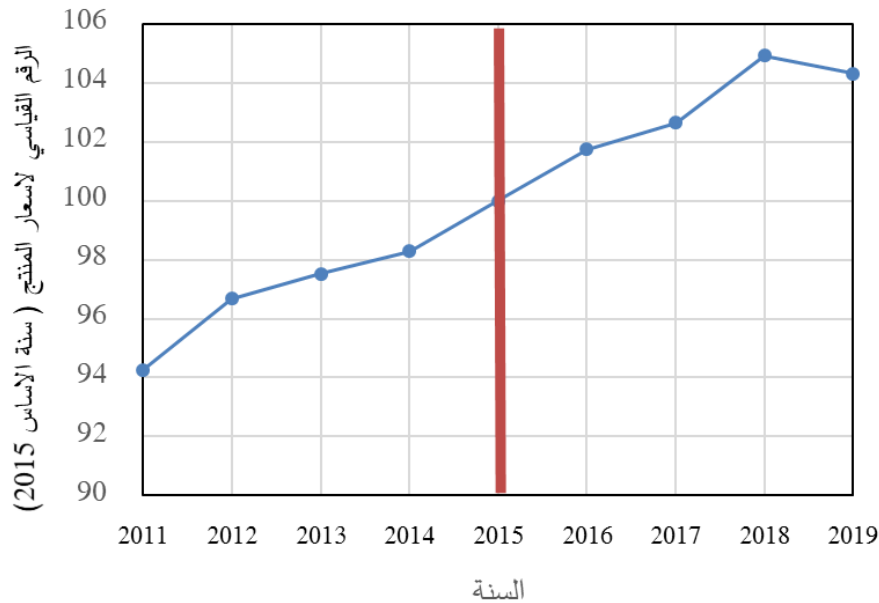
دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، يشير ذلك الى وجود أثر سلبي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين بعد التعديلات في الفترة الزمنية (2015-2019). ويتضح من خلال النتائج أن متوسط الرقم القياسي للمنتج في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (2015-2019) أعلى من متوسط الاستهلاك خلال الفترة (2011-2014) بمقدار (6.03%)، ويشير ذلك الى نسبة تغير منخفضة بلغت (6.24%).

جدول رقم (5.4): نتائج اختبار الفرق في متوسط قيمة الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015

اختبار "ت"	الاختبار	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	حجم العينة	فئات المتغير المستقل
0.002	-4.853	1.74	96.69	4	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)
		1.98	102.72	5	بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)

من خلال النتائج الواردة في الشكل (5.4) ومن خلال تتبع التغير في الرقم القياسي لسعر المنتج في فلسطين خلال فترة الدراسة (2011-2019) وباعتماد سنة 2015 سنة أساس، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (2011-2014) لتصل ذروة الارتفاع في عام 2014 بحيث بلغ الرقم القياسي لسعر المنتج (98.29%)، أما بما يتعلق بنسبة التغير في اسعار المستهلك في فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل سنة 2015، يتضح من خلال الشكل (5.4) ارتفاع وبوتيرة متزايدة في الرقم القياسي لأسعار المنتج خلال الفترة (2016-2018) لتصل ذروتها في عام 2018 وتبلغ قيمتها (104.31%)، تلا ذلك الارتفاع انخفاض في عام 2019 بمقدار (0.61%)، إضافة الى ذلك

حقق الرقم القياسي لأسعار المنتج أعلى نسبة تغير خلال الفترة الزمنية بعد تعديلات القانون عام 2018، حيث بلغت نسبة الارتفاع (2.22%)، في حين حقق الرقم القياسي لأسعار المنتج أقل نسبة تغير في عام 2019، إذ بلغت نسبة الانخفاض (0.58%).



الشكل (7) رقم (5.4): الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين خلال الفترة (2011-2019).

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel.

5.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الخامسة

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الخامسة على " لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

($\alpha=0.05$) في قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الاجمالي قبل وبعد تعديلات قانون

ضريبة الدخل في العام 2015"

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent sample T

test)، كما هو موضح في جدول رقم (6.4)، حيث أكدت النتائج على وجود فرق ذو دلالة إحصائية

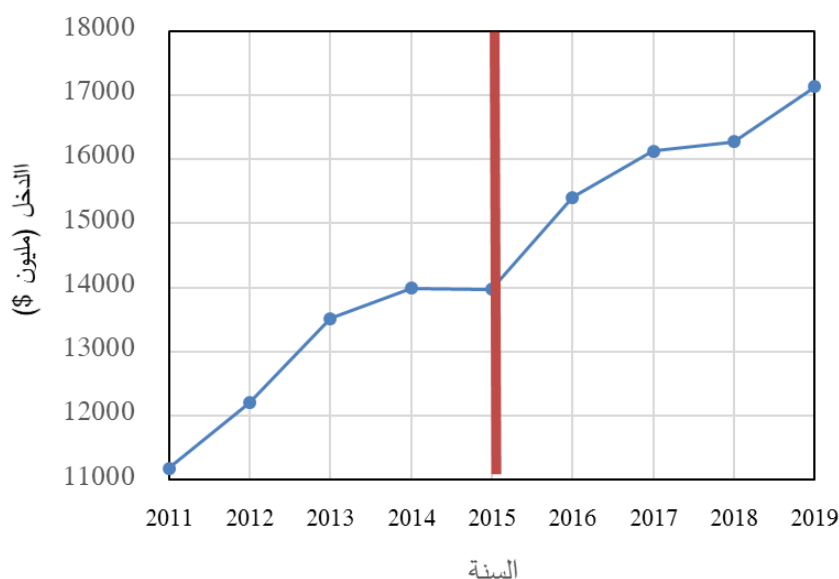
عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في متوسط قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 ومتوسط قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي بعد التعديلات قانون ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.009) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، ويشير ذلك إلى وجود أثر إيجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بعد التعديلات خلال الفترة الزمنية (2015-2019). ويتضح من خلال النتائج أن متوسط الدخل في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (2015-2019) أعلى من متوسط الدخل خلال الفترة ما قبل التعديلات (2011-2014) بمقدار (3058.26) مليون دولار، وهذا يشير إلى نسبة تغير جيدة بلغت (24.03%).

جدول رقم (6.4): نتائج اختبار الفرق في متوسط قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015

اختبار "ت"		الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	حجم العينة	فئات المتغير المستقل
الدلالة الاحصائية	قيمة الاختبار				
0.009	-3.694	1272.72	12724.92	4	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2011)
		1183.99	15783.18	5	بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2016-2019)

من خلال النتائج الواردة في الشكل (6.4) ومن خلال تتبع الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال فترة الدراسة (2011-2019)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (2011-2014) لتصل ذروة الارتفاع في عام 2014 بحيث بلغت قيمة الدخل في فلسطين (13989.7) مليون دولار، أما فيما يتعلق بالدخل في فترة ما بعد

تعديلات قانون ضريبة الدخل، فيتضح انخفاض في القيمة الدخل بمقدار (17.3) مليون دولار في عام 2015، وتلا ذلك ارتفاع تدريجي وبوتيرة مستمرة في قيمة الدخل خلال فترة (2016-2019) بشكل عام لتصل قيمتها في نهاية الفترة (17133.5) مليون دولار، ومن خلال النتائج بلغت أعلى نسبة تغير في قيمة الدخل خلال فترة ما بعد التعديلات (10.26%) عام 2016.



الشكل (8) رقم (6.4): الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين خلال الفترة (2011-2019).

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel.

3.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي

ينص سؤال الدراسة الرئيسي على "ما هو المؤشر الاقتصادي الأكثر تأثراً بتعديلات قانون ضريبة الدخل عام 2015؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية ونسب التغير للمؤشرات الاقتصادية المدروسة قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل عام 2015، إضافة الى حساب حجم أثر تعديلات قانون ضريبة

الدخل خلال الفترة (2011-2019) والتي تم تصنيفها الى فترتين، الأولى فترة قبل التعديلات (2011-2014) والثانية فترة بعد التعديلات (2015-2019) على المؤشرات الاقتصادية من خلال حساب مربع إيتا (Eta Square)، وتشير النتائج الواردة في جدول (7.4) على أن الرقم القياسي المقاس من خلال أسعار المستهلك أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثراً بتعديلات قانون ضريبة الدخل عام 2015، إذ بلغت قيمة حجم الأثر (0.512) وبلغت نسبة التغير في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (4.52%)، تلا ذلك مؤشر الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية، حيث بلغ حجم الاثر للتعديلات قانون ضريبة الدخل خلال فترة الدراسة على الادخار (0.458) ونسبة التغير في متوسط قيمة الادخار بعد تعديلات القانون (45.63%)، تلاهما مؤشر الاستهلاك المقاس من خلال انفاق الاسر ومؤشر الرقم القياسي المقاس من خلال اسعار المنتج، حيث بلغ حجم الأثر للتعديلات قانون ضريبة الدخل على كل منهما (0.440) و(0.421) على التوالي، وبلغت نسبة التغير لكل منهما (23.50%) و(10.24%) بالترتيب. في حين كان أقل المؤشرات الاقتصادية تأثراً هو الاستثمار الاجنبي، إذ بلغ حجم الاثر (0.226) ونسبة التغير في متوسط الاستثمار بعد التعديلات (10.24%)، بينما بلغ حجم الأثر لتعديلات قانون ضريبة الدخل على الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الاجمالي (0.417) ونسبة التغير في متوسط الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الاجمالي بعد التعديلات (24.03%)

جدول رقم (7.4): الأوساط الحسابية، نسب التغير وحجم الأثر لقانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2014)

حجم الأثر مربع إيتا	نسبة التغير (%)	الوسط الحسابي		المؤشرات الاقتصادية
		بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)	
0.226	10.24	1679.40	1523.43	الاستثمار الاجنبي
0.458	45.63	11164.61	7666.68	الادخار (حجم الودائع البنكية)
0.44	23.5	14016.02	11349.17	الاستهلاك (إنفاق الاسر)
0.512	4.52	100.19	95.86	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
0.421	6.24	102.72	96.69	الرقم القياسي لأسعار المنتج
0.417	24.03	15783.18	12724.92	الدخل (الناتج المحلي الاجمالي)

الفصل الخامس

تحليل النتائج ومناقشتها

1.5 مقدمة

يستعرض هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة للتعرف على أبرز النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تحليل فقراتها وذلك باستخدام الاساليب الإحصائية من ثم مناقشتها والتعليق عليها.

2.5 نتائج الدراسة

لقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج، وسيتم عرض ومناقشة هذه النتائج حسب اسئلة الدراسة وفرضيتها. النتيجة الرئيسية التي توصلت لها هذه الدراسة تفيد بوجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل على المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة بالاستثمار الاجنبي ، الادخار، الاستهلاك ، والدخل بحيث عملت هذه التعديلات على زيادة مستوى المؤشرات المذكورة بشكل ايجابي وجيد على اقتصاد الدولة بشكل عام، في حين أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل على مؤشر الارقام القياسية لاسعار المستهلك والمستهج ، بحيث ارتفعت قيمة هذا المؤشر والذي يؤثر سلبا على ارتفاع الاسعار والتي تؤدي بدورها للتضخم في المستقبل.

1.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الاولى

اظهرت نتائج الفرضية الاولى الى وجود أثر لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين بعد التعديل في الفترة الزمنية (2015-2019)، والذي يعكس نسبة تغير عالية في قيمة الاستثمار الاجنبي بعد التعديلات والتي بلغت (10.24%)، وترى الباحثة ان من اسباب وجود هذا الاثر هو انتعاش الوضع الاقتصادي الذي نتج من تعديلات قانون ضريبة الدخل، خصوصا بما يتعلق بالإعفاءات حيث زاد الدخل الفائض لدى الافراد بعد زيادة قيمة الاعفاءات مما شكل بيئة

استثمارية جيدة في المجتمع. وإن صدور تعديل القانون أدى الى زيادة مدى التوقعات المستقبلية للشركات الأجنبية مما شجعها على الاستثمار، وترى الباحثة أيضا ان للجهود المتزايدة لهيئة تشجيع الاستثمار اثر في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كلا من الوادية 2018 و الدودة 2011 على وجود اثر لتعديلات قانون ضريبة الدخل على الاستثمار الاجنبي.

2.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

اظهرت نتائج الفرضية الثانية الى وجود أثر ايجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين بعد التعديلات في الفترة الزمنية (2015-2019)، والذي يعكس نسبة تغير عالية في متوسط قيمة الادخار بعد التعديلات، حيث بلغت نسبة التغير (45.63%). ترى الباحثة ان السبب في وجود هذه الزيادة الكبيرة يعود الى تغيير الشرائح الضريبة ونسبها التي اوجدت فائض دخل لشريحة أكبر من افراد المجتمع والذين بدورهم قاموا بادخار هذه الاموال من اجل الحصول على عوائد استثمارية او فوائد وربما يعود السبب ايضا الى انتشار الوعي المصرفي لدى فئات المجتمع مما أدى الى تشجيع الادخار ووضع الاموال في البنوك. واتفقت هذه الدراسة ودراسة (gale,2016) بان هناك أثر لتغير القانون وأثر لقانون ضريبة الدخل وسياسات الضريبة على مستوى الادخار.

3.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

اظهرت نتائج الفرضية الثالثة الى وجود أثر ايجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الاسر في فلسطين بعد تعديلات القانون خلال الفترة

الزمنية (2015-2019) بنسبة تغير جيدة في متوسط الاستهلاك في فلسطين بعد التعديلات، إذ بلغت نسبة الارتفاع في متوسط قيمة الاستهلاك (23.50%).

ترى الباحثة ان زيادة الانفاق الاسري بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل لعام 2015 كانت بسبب زيادة السيولة المتوفرة للأفراد، من خلال الاعفاءات بقيمة 6 الاف شيكل على الفرد، واعفاء مكافئة نهاية الخدمة بما لا يتجاوز شهرين لكل سنة للعاملين في الجامعات الفلسطينية مما يزيد مقدرة الاسر على الاستهلاك. واتفقت دراسة (Ibbih. Peter, 2018) مع هذه الدراسة على وجود اثر لتعديلات ولقانون ضريبة الدخل على الاستهلاك ومستوى الاستهلاك بشكل خاص.

4.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

اظهرت نتائج الفرضية الرابعة وجود أثر سلبي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد التعديل في الفترة الزمنية (2015-2019) بنسبة ارتفاع مقدارها (4.52%)، وتعزو الباحثة السبب في هذا التغير الى التعديل الذي حصل على القانون بما يتعلق بالشرائح الضريبية ونسبها، والاعفاءات المتاحة حيث انها ساهمت بوجود فائض بالدخل لدى مجموعة جيدة من افراد المجتمع الذين بدورهم توجهوا الى الاستهلاك، مما زاد من الطلب الكلي وبالتالي الزيادة في الاسعار. ويمكن للدولة التدخل بالسياسات المالية في حال كان هناك اتجاه للتضخم لحد وكبح هذا الارتفاع عند الضرورة.

اما بالنسبة الى وجود أثر سلبي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين بعد التعديلات في الفترة الزمنية (2015-2019) فقد تآثر بمقدار تغير بسيط بلغت نسبته (6.24%) عن الفترة (2011-2014)، وان متوسط الارقام القياسية للمنتج في الفترة

السابقة (2011-2014) كانت اقل من متوسط الارقام القياسية للمنتج من الفترة التالية (2015-2019) ما بعد تعديل القانون بما نسبته (6.03%).

5.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

اظهرت نتائج الفرضية الخامسة وجود أثر ايجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين بعد التعديلات خلال الفترة الزمنية (2015-2019)، وتغيرت من قبل وبعد التعديلات بنسبة تغير جيدة بلغت (24.03%).

وتعزو الباحثة السبب في ذلك الى الاثار التي اوجدها تعديل قانون ضريبة الدخل عام 2015 على كل من المؤشرات الاقتصادية سابقة الذكر. وكون الناتج المحلي هو اساس يتكون من الاستهلاك والاستثمار والادخار وغيرها، فان اي تاثير على هذه المؤشرات سيؤثر بالضرورة على الناتج المحلي الإجمالي، فإن أثر التعديل في القانون على الاستثمار أثر بدوره على الناتج المحلي الاجمالي، وان أثر على الاستهلاك أثر ايضا عليه وهكذا. واتفقت دراسة (الوادية، 2018) ودراسة (الهيمني، 2017) مع هذه الدراسة على ان هناك أثر لضريبة الدخل على الناتج المحلي الاجمالي ومستوى دخل الفرد.

5.2.6 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي

فيما يتعلق بأسئلة الدراسة ينص سؤال الدراسة الرئيسي الأول على "ما هو المؤشر الاقتصادي الأكثر تأثرا بتعديلات قانون ضريبة الدخل عام 2015؟"

وتشير النتائج الواردة في جدول (7.4) الى أن الرقم القياسي المقاس من خلال أسعار المستهلك أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثرا بتعديلات قانون ضريبة الدخل عام 2015، إذ بلغت قيمة حجم الأثر (0.512) وبلغت نسبة التغير في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (4.52%)، وبالنظر الى اعلى نسبة تغير في المتوسط بشكل عام هي 4.5% وليست بالنسبة العالية اذا ما قورنت بمتوسط

المؤشرات الأخرى في الدراسة ولكن خلال قياس حجم الأثر بالنسبة لمؤشر الأرقام القياسية ما قبل وبعد التعديلات بحساب حجم الأثر بواسطة مربع إيتا نرى انه أكثر المؤشرات تأثراً من خلال حجم التأثير فمن الطبيعي انه من خلال زيادة الاستهلاك والطلب وزيادة السيولة لدى الأفراد سوف يؤثر على الأسعار الاستهلاكية مما يؤدي الى الزيادة في الغلاء المعيشي والزيادة في الأسعار، وبما ان التغير في القانون جاء ليكون أكثر سخاء مع المكلف سوف يكون له الدور ايضاً بزيادة هذه النسبة عن فترة ما قبل التعديل حيث انها لم تكن بهذا السخاء في النسب الضريبية او الاعفاءات المقدمة، وهذا الأثر يمكن الاعتماد عليه لقياس ومعرفة وضع التضخم للبلد والعمل على دراسة السياسات المالية والنقدية التي يجب ان تتبعها الدولة للحفاظ على مستوى الغلاء المعيشي ومستوى التضخم والطلب بشكل عام في الدولة وانه من اهم المؤشرات التي يجب الحفاظ على مستواها بالشكل الطبيعي للابتعاد عن المشاكل الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على جميع اطراف هذه المجتمع بشكل سلبي.

3.5 التوصيات

- الاستمرار بدراسة القانون بين فترة وأخرى لتعديله بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية والسياسية للدولة ودراسة مستويات المعيشة وخط الفقر لتعديل الشرائح الضريبية بشكل يفيد اصحاب الدخل المتدنية.
- إعطاء اهتمام أكبر للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في القانون من خلال التمييز بني المكلفين حسب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وخصوصاً ما يتعلق بمصاريف العلاج والتعليم الجامعي والإعالة. وإعطاء ميزة تفضيلية للمكلفين والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والعاملة في المناطق الجغرافية النائية والمهددة بالجدار والاستيطان.
- تحسين الأداء الإعلامي والتوعوي لدوائر الضريبة عبر الاهتمام بنشر التقارير الدورية والسنوية عن إجمالي الإيرادات الضريبية وأوجه إنفاقها، وضمان حق المكلف والمواطن في الحصول على المعلومات. إضافة إلى تنويع جهود وأدوات التوعية والاستعانة بالكتيبات ووسائل الإيضاح الأخرى كالدورات التدريبية للمكلفين.
- تحصيل الضرائب المترتبة على رؤوس الأموال بطريقة أكثر فعالية ودون التأثير على الاستثمار.
- التطرق الى شرائح مجتمعية اخرى ذات اهمية داخل المجتمع كالمهندسين والاطباء ورجال الاعمال التي تنادي بضرورة منحها امتيازات ضريبية للبقاء داخل الدولة وعدم هجرتها للخارج.
- رفد الجهاز الضريبي بالإمكانات المادية واللوجيستية المطلوبة لتحسين أداء العاملين فيه، وعقد دورات تدريبية لتأهيل العناصر البشرية العاملة في الجهاز الضريبي وتطويرها لما لهذا الجانب من اهمية كبيرة تؤثر ايضا على وضع الضرائب المباشرة في الدولة ومستوى الجباية وقوتها.

- من الضروري أن تتم إعادة النظر في السياسة الضريبية، بحيث يتم توجيهها لزيادة اعتمادها وتركيزها على الدخل والثروات والأنشطة الاستثمارية التي تحقق مكاسب كبيرة وسريعة، وتخفيف العبء والتركيز على الدخل المنخفضة والسلع والخدمات الأساسية.
- يجب على الدولة أن تشجع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه للاستثمار في مشاريع البنية التحتية وهذا لتخفيض أعباءها ورفع كفاءة هذه المشاريع وتحسين مناخها الاستثماري.
- يجب على الدولة في كل تعديل تقوم به اخذ ردود فعل جميع شرائح ومستويات المجتمع من أجل توطيد العلاقة بين الجهاز الضريبي والمواطنين وزيادة الانتماء ورفع حس المسؤولية لدى المواطنين مما يعود بالنفع على جميع الجهات في الدولة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

ابو جامع، نسيم (2013)، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينا، رسالة ماجستير منشوره، جامعه الازهر - غزه.

ابو رمضان، مصطفى (2016)، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة (2000-2015)، شهادة ماجستير منشوره الجامعة الإسلامية غزه -فلسطين.

ابو زعيتير، احمد (2012)، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة لسلطة الفلسطينية مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنه (2000-2010)، رسالة ماجستير منشوره، جامعه الازهر، غزه -فلسطين.

ابو نصار، محمد (2020)، محاسبة الضرائب، دار وائل للنشر الطبعة الثالثة، عمان_ الاردن.

ابو هلال، مروان واخرون (2015)، المحاسبة الضريبة، منشورات جامعه القدس المفتوحة، عمان_ الاردن.

اشتية، محمد (2010)، الاقتصاد لغير الاقتصاديين، دار الشروق لنشر والتوزيع، رام الله -فلسطين.

بوالكور، نور الدين (2019)، تحليل عدم التناظر في أثر الضرائب المباشرة على الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال فتره (1970-2017) في إطار نموذج NARDLM MODEL، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

جرادات، ايمن (2017)، أثر التعديلات التي تمت على قانون ضريبة الدخل خلال عامي 2014 و 2015 على تشجيع الاستثمار وتحقيق العدالة الضريبية، رسالة ماجستير منشورة، جامعه النجاح، نابلس-فلسطين.

حسان، جعفر (2020)، الاقتصاد السياسي الاردني، آلان للنشر، عمان - الاردن.

حسين، تراري (2017)، تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية دراسة قياسية للفترة (1933-2015) في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية العدد الثالث، جامعة مستغانم، جامعه وهران - الجزائر.

الحسيني، محمد (2016)، التوسع المالي واتجاهاته السياسية المالية دراسة تحليلية، دار اليازوري لنشر والتوزيع.

خصاونة، صالح واخرون (2014)، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعه القدس المفتوحة، عمان -الاردن.

خصاونة، صلاح واخرون (2018)، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعه القدس المفتوحة.

خلف، جهاد (2014)، ضريبة الدخل بموجب قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير منشورة، جامعه النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الخوالدة، محمد (2014)، أثر المتغيرات الاقتصادية على العائد في البنوك التجارية الاردنية للفترة (1990-2013)، رسالة ماجستير منشورة، جامعه آل البيت.

داود، فادي، (2015)، مدى تطابق تعليمات ضريبة الدخل مع القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الداية، سامي (2017)، التعديلات في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني للعامين 2011 و2014 وأثرها على تشجيع الاستثمار المحلي، رسالة ماجستير منشورة، جامعه النجاح، نابلس-فلسطين.

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، تقرير السنوي الناتج المحلي، منشورات سلطه النقد تقارير سنوية، www.pma.ps رام الله -فلسطين.

الدايم، دعاء (2018)، أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية المطبقة في فلسطين، رسالة منشورة، جامعه النجاح الوطنية -فلسطين.

دردوري، حسين وآخرون (2018)، اساسيات العالمية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر القاهرة.

الدودة، رائدة (2011)، الاستثمار الاجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال فتره (1995-2007)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الخليل، خليل-فلسطين.

ديري، زاهد (2011)، ادارة الاعمال الدولية، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان-الاردن.

رجال، أكرم (2018)، الضرائب في فلسطين بين التشريع والتطبيق، دار الشروق لنشر وتوزيع، رام الله _فلسطين.

الزبيدي، عبد الباسط (2015)، الضرائب على الدخل، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، عمان الاردن.

زيود، حسين وآخرون (2011)، محددات سلوك المستهلك المسلم، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، الملد التاسع العدد 4.

السلمان، مهند وآخرون (2016)، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي دراسة وصفية، مؤسسه النقد العربي السعودي - السعودية.

سمارة، أشرف (2011)، إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، مركز الاحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps.

صالح، بسام (2018)، تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1994-2016)، رسالة ماجستير منشوره، جامعه الإسلامية - غزة.

صبيح، ماجد وآخرون (2015)، الاقتصاد الفلسطيني، منشورات جامعه القدس المفتوحة، عمان -الاردن.

الطائي، حميد (2020)، مفاهيم في ادارة المبيعات والتسويق، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع.

العبادلة، بكر (2020)، العلاقة السببية بين التجارة الخارجية ومعدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني (1996-2017)، رسالة ماجستير منشورة، جامعه الاسلاميه - غزة.

عبد الرزاق، عمر (2016)، تقييم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني -ماس.

عبد الكريم، نصر (2017)، "التعديلات المقترحة على قانون ضريبة الدخل للعام 2011 وتعديلاته مشروع "التمويل من أجل التنمية"، طاقم مفتاح لنشر وتوزيع، رام الله -فلسطين.

عبد الكريم، نصر وآخرون (2015)، دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام 2011 وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية، مجلة مفتاح - فلسطين.

عتيق، خديجة (2016)، واقع التسويق المصرفي في البنوك وأثرها على رضا العملاء (دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الجزائر)، دار الخالد اللحاني للنشر والتوزيع، طبعه اولى.

العجل، بشار (2017)، الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الاسلامي "دراسة مقارنة"، دار الكتب العلمية، جامعه الجنان، بيروت -لبنان.

علاونة، عاطف (2014)، نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها قراءة معاصرة، دار الشروق لنشر وتوزيع، رام الله -فلسطين.

علاونة، محمد (2017)، أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 على الخزينة العامة وكبار المكلفين، رسالة ماجستير منشورة، جامعه النجاح، نابلس-فلسطين.

عليان، عليان (2018)، ازيمات النظام الرأسمالي من الكساد الكبير 1929-1933 الى ازمة 2008 المالية والاقتصادية الكبرى، دار دراسات -عمان.

عودة، سيف الدين (2012)، دور القطاع المصرفي غي تنمية الاقتصاد الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله-فلسطين.

العيد، جلال (2021)، العلاقة بين التضخم ومعدلات البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لفته (1997-2019)، مجلة جامعه فلسطين التقنية خضوري للأبحاث 2021، غزه -فلسطين.

عيده، سامي واخرون (2017)، الاستثمار الاجنبي في فلسطين وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الاجنبي في فلسطين ومساهمته في النمو الاقتصادي، مجلة رماح للبحوث والدراسات العدد (1) مارس 2017 م.

العيلة، ريهام (2016)، محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي دراسة حالة دولة فلسطين، رسالة ماجستير منشوره، الجامعة الاسلامية -فلسطين.

الغانم، فوزي (2011) المالية العامة- النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

الغرباوي، شهدان (2020)، الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على نمو الاقتصاد في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية -مصر.

غيث، حمدي (2016)، محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة 1994-2015، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.

الفتلاوي، حيدر (2020)، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر، دار البازوري العلمية لنشر والتوزيع.

القانون رقم (16-1) (13-1) لسنة 2012، قرار مجلس الوزراء بخصوص قانون ضريبة الدخل، صدر بتاريخ 2012/1/1.

القانون رقم (4) لسنة 2014، تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم 4، صدر بتاريخ 2014/310/11.

القانون رقم (5) لسنة 2015، تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم 5، صدر بتاريخ 2015/3/31.

القانون رقم (8) لسنة 2011، قانون ضريبة الدخل رقم 8، صدر بتاريخ 2011/10/24.

قرار بقانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن المصارف السنة 2010، فلسطين.

قموه، جميل (2019)، مبادئ الاستثمار وتطبيقاته، الآن ناشرون وموزعون، عمان - الاردن.

اللامي، علي (2016)، أثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة _ العدد الثامن والاربعون.

ماس، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2015)، تعديلات قانون ضريبة الدخل _ الاهداف والنتائج المتوقعة، دولة فلسطين.

محمود، محمود (2017)، الاقتصاد الكلي، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة -مصر.

المدھون، خالد (2013)، نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، مجلة جامعه فلسطين للأبحاث والدراسات العدد الخامس، جامعه فلسطين.

مركز الاحصاء الفلسطيني (2016)، تقرير مسح الاستهلاك الاسري،

www.pcbs.gov.ps .

مركز الاحصاء الفلسطيني 2018، تقرير الاسعار القياسية للإنتاج التغير في ارقام

القياسية للإنتاج www.pcbs.gov.ps .

مصبح، راجح (2019)، المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ودورها في استقرار

الجهاز المصرفي، سلطة النقد، رام الله -فلسطين.

مصطفى، عبد اللطيف وآخرون (2015)، اساسيات النظام المالي واقتصاديات الاسواق المالية،

مكتبة حسن العصرية، بيروت -لبنان.

منشى، فائن (2019)، الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصادي، مركز الخبرات المهنية للإدارة.

مهران، زكريا (2020)، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، دار القلم لطباعة، القاهرة - مصر.

النايت، صالح (2017)، الرقم القياسي لأسعار المستهلك تقرير الربع الرابع 2016، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء - قطر.

نبيل، براهيمية (2016)، دور السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، رسالة منشوره، جامعة باجي مختار - عنابة.

علي، علي (2021)، طريقك للعمل في القطاع المصرفي، ببلومانيا للنشر والتوزيع، مصر -القاهرة.

نشوان، اسكندر (2017)، استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل بدولة فلسطين دراسة تحليلية، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص212-258، جامعه الاقصى، غزة -فلسطين.

النمروطي، خليل واخرون (2014)، مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السابع.

نواره، بيري (2018)، محددات الاستثمار الاجنبي واثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، رسالة ماستر منشورة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية -مصر.

نور الدين، حامد (2016)، أثر الإصلاح الضريبي، دار زهران لنشر وتوزيع الطبعة الاولى، عمان _ الاردن.

نورية، قادري وآخرون (2018)، أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، Refaad for Studies and Research، جامعة معسكر، مخبر.

الهموني، ساندي (2017)، التخطيط الاستراتيجي لدى ضريبة الدخل وعلاقته بتوسيع القاعدة الضريبية " دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعه الخليل، الخليل -فلسطين.

هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني، لماذا فلسطين للاستثمار، (<http://www.ipa.ps>).

الوادية، فادي (2018)، دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار، رسالة ماجستير منشورة، جامعه الازهر، غزة-فلسطين.

يامن، الاء (2019)، دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام، رسالة ماجستير منشورة، جامعه النجاح الوطنية، نابلس -فلسطين.

المراجع الاجنبية

Al-zyuod, Abdullah (2011) “the effect of fiscal and monetary policy on private investment in Jordan “MU`TAH UNIVERSITY.

Brezina, Corona (2012) “Understanding the Gross Domestic Product and the Gross National Product”.

Coyle, Diane (2015) **“GDP: A Brief but Affectionate History - Revised and expanded Edition.**

Derso, Tewodros (2019) **“The Effect of New Income Tax Reform 979/2016 on Employes Disposable Income, Income Tax Libility and Income Inequality Reduction Employees in ADDIS ABABA, SCHOOL OF GRADUATE STUDIES.**

Effiong, Attah,(2016)**Impact of Income Tax Rates on Tax Revenue in Nigeria(1986 – 2015)**University of Calabar, Nigeria.

Gale, William Andrew (2016) **“Effects of Income Tax Changes on Economic Growth”** Peter G. Peterson Foundation.

Ibbih. Peter, (oseph 2018) **“Analysis of the Determinants of Consumption in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag Approach “**Nasarawa State University.

INDONGO, Albinus (2018) **“An analysis of the impact of taxation and government expenditure components on income distribution in Namibia,** UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA in Serbia.

Kalaš, Milenković, Branimir (2017) **“The Impact of Tax Forms on Economic Growth - Evidence from Serbia “**in Serbia.

Todorović, Milenković, Jadranka (2019) **“)“The Relationship Between Direct Taxes and Economec Growth in OECD Contries”** University of Niš, Faculty of Economics, Republic of Serbia.

United Nations, **Beyond income, beyond averages, beyond today : Inequalities in human development in the 21st century.**

فهرس الجداول

- (1) جدول رقم (1.2) قانون ضريبة الدخل رقم 8 لعام 2011 وتعديلاته خلال السنوات من عام 2011 الى عام 2015. 21
- (2) جدول رقم (2.2) التغير في الايرادات الضريبة المحلية وضريبة الدخل من عام (2011-2019 مليون شيكل) ونسبة مساهمة ضريبة الدخل من الايرادات المحلية. 23
- (3) جدول رقم (1.3): قيم الاستثمار الاجنبي في فلسطين خلال سنوات 2011-2019 (مليون دولار) 68
- (4) جدول رقم (2.3): حجم الودائع خلال سنوات (2011-2019) (مليون دولار) 69
- (5) جدول رقم (3.3): الاستهلاك (إنفاق الاسر) خلال سنوات 2011-2019 (مليون دولار) 70
- (6) جدول رقم (4.3): الأرقام القياسية للأسعار خلال سنوات (2011-2019) 71
- (7) جدول رقم (5.3): الدخل (الناتج المحلي الاجمالي) 2011-2019 72
- (8) جدول رقم (6.3): نتائج اختبار شبيرو-ويلك (Shapiro-Wilk test) 73
- (9) جدول رقم (1.4): نتائج اختبار الفرق في قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015. 76
- (10) جدول رقم (2.4): نتائج اختبار الفرق في قيمة الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 78
- (11) جدول رقم (3.4): نتائج اختبار الفرق في متوسط قيمة الاستهلاك المقاس من خلال انفاق الاسر في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 80
- (12) جدول رقم (4.4): نتائج اختبار الفرق في قيمة الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 83
- (13) جدول رقم (5.4): نتائج اختبار الفرق في متوسط قيمة الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 85

- 14) جدول رقم (6.4): نتائج اختبار الفرق في متوسط قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 87
- 15) جدول رقم (7.4): الأوساط الحسابية، نسب التغير وحجم الاثر لقانون ضريبة الدخل في العام 2015 على قيمة المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2019) 90

فهرس الاشكال

- الشكل (1) رقم (1.1) متغيرات الدراسة (المتغير التابع والمستقل) 6
- الشكل (2) رقم (1.4): قيمة الاستثمار الاجنبي في فلسطين خلال الفترة (2011-2019) 77
- الشكل (3) رقم (2.4): الادخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين خلال الفترة (2011-2019) 79
- الشكل (4) رقم (3.4): الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الاسر في فلسطين خلال الفترة (2011-2019) 81
- الشكل (5) رقم (4.4): الرقم القياسي للأسعار المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال الفترة (2011-2019) 84
- الشكل (6) رقم (5.4): الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين خلال الفترة (2011-2019) 86
- الشكل (7) رقم (6.4): الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين خلال الفترة (2011-2019) 88

فهرس المحتويات

أ.....	الاقرار
ب.....	اهداء
ت.....	الشكر والتقدير
ث.....	ملخص
ج.....	ABSTRACT
1.....	الفصل الاول
1.1.....	1.1 مقدمة
3.....	2.1 مشكلة الدراسة
3.....	3.1 اهمية الدراسة
4.....	4.1 اهداف الدراسة
5.....	5.1 فرضيات الدراسة
6.....	6.1 متغيرات الدراسة
7.....	7.1 حدود الدراسة
8.....	الفصل الثاني
8.....	الإطار النظري والدراسات السابقة
8.....	1.2 الإطار النظري
8.....	1.1.2 المحور الاول: الإطار المفاهيمي للضريبة وأنواعها

9	1.1.1.2 أهداف الضريبة.....
10	2.1.1.2 أنواع وتصنيفات الضريبة.....
11	2.1.2 المحور الثاني: ضريبة الدخل الفلسطيني.....
12	1.2.1.2 تعريف ضريبة الدخل:.....
12	2.2.1.2 أنواع ضريبة الدخل.....
13	3.2.1.2 التطور التاريخي لقانون ضريبة الدخل في فلسطين.....
15	4.2.1.2 أسباب التغير والتطور في قانون ضريبة الدخل.....
16	5.2.1.2 نقاط القوة والضعف في قانون ضريبة الدخل 2011.....
18	6.2.1.2 التغير في قانون ضريبة الدخل.....
22	7.2.1.2 الإيرادات الضريبة المحلية وضريبة الدخل.....
25	3.1.2 المحور الثالث: المؤشرات الاقتصادية.....
25	1.3.1.2 مؤشر الاستثمار الاجنبي في فلسطين.....
30	2.3.1.2 مؤشر الادخار (حجم الودائع البنكية).....
34	3.3.1.2 مؤشر الاستهلاك الخاص.....
37	4.3.1.2 مؤشر التغير في الأسعار (الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمنتج).....
43	5.3.1.2 مؤشر الدخل (الدخل القومي والنتاج المحلي).....
47	4.1.2 المحور الرابع علاقة قانون ضريبة الدخل بالمؤشرات الاقتصادية.....
51	2.2 الدراسات السابقة.....
51	1.2.2 الدراسات العربية.....
59	2.2.2 الدراسات الأجنبية.....
66	الفصل الثالث.....
66	الإجراءات المنهجية للبحث.....
66	1.3 مقدمة.....

66	2.3 منهجية الدراسة
67	3.3 طرق جمع البيانات
67	4.3 الحدود الزمنية للدراسة
67	5.3 متغيرات الدراسة وسلوكها
72	6.3 المعالجة الإحصائية
75	1.4 مقدمة
75	2.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
75	1.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الأولى
77	2.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثانية
79	3.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثالثة
81	4.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الرابعة
86	5.2.4 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الخامسة
88	3.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي
91	الفصل الخامس
91	تحليل النتائج ومناقشتها
91	1.5 مقدمة
91	2.5 نتائج الدراسة
91	1.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى
92	2.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية
92	3.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة
93	4.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة
94	5.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

94	5.2.6 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي
96	3.5 التوصيات
98	المصادر والمراجع
98	المراجع العربية
107	المراجع الاجنبية